



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 05

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الأحد 09، الثلاثاء 11 والأربعاء 12 جمادى الثانية 1431
الموافق 23، 25 و26 ماي 2010

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية السادسة ص 03
■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

2. محضر الجلسة العلنية السابعة ص 30
■ عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات
والمحاسب المعتمد.

3. محضر الجلسة العلنية الثامنة ص 46
■ رد السيد وزير المالية.

4. ملحق ص 49
(1) تدخل كتابي.
(2) أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأحد 09 جمادى الثانية 1431
الموافق 23 ماي 2010

سيدي الرئيس،
سيدي رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية،
سيدي مقرر اللجنة المحترم،
أيها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة
الموقر والمحترم والكريم.
لي الشرف أن أقدم أمام مجلسنا المحترم نص
قانون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم للعشرين سنة
المقبلة للنقاش والإثراء وأود أن أعرب عن امتناني
وتشكراتي لرئيس لجنتنا السيد سعيد ومقرر اللجنة
وأعضائها على المساعدة والجهود التي بذلت من
طرفكم من أجل تصحيح وتمحيص نص هذا القانون
وتكريس وتحسين المفاهيم والمصطلحات.
أصبح الآن من المؤكد أن الإقليم أكثر من التشريع له
دور في جذب وجلب الاستثمارات وتكتل البلدان
في قارات اقتصادية.
والسؤال المطروح ونحن نعلم أن كل شيء يمر
على الإقليم، هذا الإقليم هو حركي وغير جامد
يحتضن في جوفه وفي أحشائه موارد ويستقبل
على سطحه نشاطات ومجمعات عمرانية.
والسؤال المطروح بكل إلحاح، هل بلادي
الجزائر حضرت إقليمها ومجالها وترابها تأهبا
للصراعات الماثلة؟ وهل تكيّفت تهيئة الإقليم مع
هذه التحولات الماثلة والآتية لا محالة؟
بالأمس نقول بكل صراحة عشنا غياب سياسة
في ميدان تهيئة الإقليم وكل المحاولات كانت
اعتذارية أكثر من أنها واقعية ولم تتجاوز الإعلان
عن النية، وتهيئة الإقليم عانت من غياب السلطة
والسياسة والأموال والأدوات والتصور.
واليوم إثر نقاشكم هذا لهذا المخطط الأول من
نوعه منذ الاستقلال نستبشر خيرا بالصحة نظرا
لأنه برز مفهوم جديد في إطار سياسة تهيئة الإقليم،
وفي هذا السياق نعلم كلنا أننا عندما ننطلق في
معاينة المجال لا بد أن نعرف واقع هذا المجال

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة :

- السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة
والسياحة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة العاشرة زوالا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد وزيرين، يقتضي جدول
أعمال هذه الجلسة، عرض ومناقشة نص القانون
المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة
الإقليم.

إستنادا إلى أحكام المادة 120 (الفقرة الثالثة)
من الدستور وطبقا لأحكام المادة 39 من القانون
العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999
والذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة، والمادة 59 من النظام
الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في أعمالنا ومباشرة
أحيل الكلمة إلى السيد وزير التهيئة العمرانية
والبيئة والسياحة، ممثل الحكومة لعرض نص
القانون المذكور فليفضل مشكورا.

السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
من لاني بعدة.

وحال وضع المجال والإقليم.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

بعد عملية المعاينة وجرده وفحص حال المجال، اتضح جليا أن إقليم الجزائر متباين ويعاني من اختلالات كبرى وفوارق خطيرة، المجال الجزائري ينفرد بمعادلة شبه فريدة من نوعها خاصة بـ:

أولا: موارد طبيعية محدودة والتي تعرف منحني تنازليا من جهة،

ثانيا: ساكنة وتوسع سكني يعرف منحني تصاعديا من جهة أخرى.

الجزائر وهذا معروف جليا عند الجميع تنتمي إلى منطقة شبه جافة وهي تزداد جفافا من المتوسط إلى المنطقة المدارية والمناخ المتوسطي لا يتعدى 50 كيلومترا، والموارد الطبيعية كالماء والترربة محدودة، هشّة، سيئة التوزيع، قليلة الحظ من الرعاية والمعادلة غير متوازنة والاختلالات تلوح على أبوابنا.

إقليم محتل على حساب الشريط التلي يعاني من جراح عدة، جراح تهدد الانسجام وأكثر من هذا الوحدة الوطنية، تكاد أن تؤدي إلى تفكك وتمزق المجال وإلى حضيض لا نجاة منه، هذا الإقليم يتأرجح بين الفراغ والاحتفاظ، نتيجة سياسة مبنية على ترك الحبل على الغارب وتمركز النشاطات والسكان في شماله وساحله وتله وشاطئه، أمام هذا الوضع لا بد أن نأخذ مأخذ الجد والمعالجة تستدعي عمليات مستعجلة وجدية لتدارك الوضع والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم جاء لإصلاح هذا.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

السؤال المطروح ماهو مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟

المخطط الذي لي الشرف أن أعرضه على المجلس الموقر يتشكل من:

1 - سبعة عشر كتابا ويحلل كل كتاب موضوعا محددًا: التشخيص، السيناريوهات، الرهانات، الخط الأول، الخط الثاني، الخط الثالث، الخط

الرابع والخاتمة.

2 - المخطط الوطني بحد ذاته يحلل انعكاسا ويعتبر أنه انعكاس فعلي بالخطاب والصورة لسياسة تهيئة الإقليم، ويحتوي من جهته على: أولا: التقرير المكتوب الذي وضع أمامكم وهو بين أيديكم.

ثانيا: الوثيقة البيانية بسلاالم مختلفة 1 على 25 مليون و 1 على 20 مليون، ثم بدوره المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يتفرع عمليا على المستوى الوطني إلى عشرين برنامج عمل إقليمي تلزم الوزارات والقطاعات إلى تحضير عشرين مخططا توجيهيا قطاعيا تشمل الموارد المائية مثلا، شبكة النقل، الموانئ، المطارات، الجامعات وأيضا عدة قطاعات يعتبر مخطط تهيئة الإقليم أنها أساسية.

وعلى المستوى المحلي أي على المستوى الإقليمي يتفرع مخطط تهيئة الإقليم إلى تسعة مخططات للبرمجة الإقليمية لتهيئة الإقليم تجتمع في إعدادها عدد من الولايات المتجاورة ذات حلول مشتركة.

أربعة مخططات توجيهية لتهيئة الحواضر وتأهيلها وهي الحواضر الكبرى الأربع التي تعاني من مشاكل تعمير وازدحام واكتظاظ معروفة: الجزائر، قسنطينة، وهران وعنابة.

ثمانية وأربعون مخطط تهيئة ولائية تشمل كل ولايات الوطن.

السؤال المطروح الآن ماهو دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي تم اعتماده من طرف الحكومة مؤخرا ومجلس الوزراء بعد تشاور دام خمس سنوات شمل كل أرجاء الوطن ويعتبر هذا المخطط الوثيقة التي تعلن بها الدولة عن مشروعها الإقليمي وهو لا يتضمن إجابات وحلولا للقضايا المحلية، إنما يعتني بالانشغالات الكبرى أو ذات المنفعة والبعد الوطنيين.

يحدد المخطط التوجيهات الأساسية للدولة للعشرين سنة الماثلة والقادمة.

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو عبارة عن وثيقة تخطيط استراتيجية، لها دور رئيسي وفعال

وسنثريه أمام فخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة غدا إن شاء الله وسياسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كلاتهما تقعان في نفس الفضاء ولكنهما لا تقعان في نفس الفضاء الزمني.

إن سياسة تهيئة الإقليم تندرج ضمن منظورة طويلة الأمد لفترة عشرين سنة على الأقل كما قلت مقابل خمس سنوات على العموم بالنسبة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، هذا هو الفرق أو التوضيح الفاصل ما بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط الاجتماعي والاقتصادي.

وبالموازاة فإن المخطط الوطني للإقليم ليس مشروعا جامدا بل قابلا للتحيين والمراجعة، يُحدَّث ويُراجَع مخطط تهيئة الإقليم دوريا، قلنا كل خمس سنوات لإدماج المستجدات التي تطرأ على الساحة الوطنية وأيضا الساحة والمجال العالميين.

السؤال التالي والمطروح علينا بقوة الآن هو: ماهو محتوى التشخيص وماهي الميولات التي ظهرت وقفزت بالنسبة لمعاينة قضية التشخيص وقضية معرفة وضع وحال المجال؟

التشخيص أكد ماقلته آنفا أن الجزائر إقليم متباين، لقد أحدث تمركز السكان والأنشطة في الشريط الساحلي اختلالات مكلفة للمجتمع وللاقتصاد مما أدى إلى ضغوط قوية في استخدام الموارد الأساسية الحيوية قليلة التجدد والمعروفة وهي الماء، التربة وغير ذلك من التنوع البيولوجي، بقطع النظر عن تعرض مجمل الأنظمة الهشة للمخاطر الكبرى الطبيعية والتكنولوجية وعلى رأسها بطبيعة الحال التغير المناخي والاحتباس الحراري.

سيداتي، سادتي،

بعد التشخيص تطرقنا إلى المرحلة الثانية في هذا المخطط ألا وهي دراسة السيناريوهات المحتملة والفرضيات.

ماهي هذه السيناريوهات المحتملة؟ بعد التشخيص الذي يعتبر معاينة نقدية للوضعية القائمة ووثيقة تقديرية واستشرافية للإقليم الوطني، يعرض المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أربعة سيناريوهات

في التنسيق والتوفيق بين السياسات القطاعية حتى لا تصبح متناقضة ومن هذا الباب لا يعتبر المخطط وثيقة تخطيطية إضافية بل الهدف الأساسي والغاية الأساسية هي التنسيق مابين السياسات المتناقضة للقطاعات.

المخطط الوطني هو البوتقة التي تنصهر فيها مجمل الأعمال لاستقامة الإقليم.

سيدي الرئيس،

سيداتي، سادتي،

لقد وضعنا والحكومة منهجية واتبعناها في تحضير وتعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، نعم مسعى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم براغماتي وتسلسلي وثلاثي المراحل.

يبدأ المخطط بالتشخيص أي معرفة حال ووضع الإقليم، ثم يتطرق ثانيا إلى الإشكاليات والسيناريوهات الماثلة في البلاد والمحتملة قبل عرض الخطوط والحلول التي نعرضها فيما بعد على سيداتي وسادتي أعضاء هذا المجلس الموقر. أولا، يتناول المخطط التشخيص ويحدد نقاط القوة ونقاط الضعف للإقليم ويقدم الميولات أو التوجهات الثقيلة والاختلالات الإقليمية والرهانات خلال العشرين سنة المقبلة.

ثانيا، ثم يعرف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالإشكاليات ويقدم السيناريوهات المحتملة قبل أن يحدد الخطوط التوجيهية التي تأتي بالحلول بالنسبة للإقليم للعشرين سنة المقبلة.

ثالثا وأخيرا، يضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسائل تنفيذه ومتابعته وتقييمه من طرفكم ومن طرف الحكومة بطبيعة الحال.

والسؤال الذي يقفز أمامنا الآن، ماهو الظرف الزمني للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟ وبعيدا عن كونه مسألة حكومية أو مهمة محلية، يتخذ مخطط تهيئة الإقليم شكل مشروع مجتمعي يقوم على نظرة مستقبلية طيلة العشرين سنة أي مدى جيل.

في بعض الأحيان يتم الخلط ولا بد أن نوضح هذه النقطة لأنها أساسية، بين سياسة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الذي سنجتمع حوله

موجود في الساحة العالمية.

4- تحقيق الإنصاف الإقليمي لأنه أساسي حتى نعالج الجراح والانكسارات والخصومات الموجودة الآن في إقليمنا.

إنه لمن الواضح أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يجب أن تحكمه الدقة كون خطاب تهيئة الإقليم غالبا ما - أقول غالبا ما - كان عاما ونظريا، لهذا السبب تندرج المقترحات ضمن آفاق العمل وتنفيذ المقدمة في شكل برامج عمل إقليمية وعددها عشرون برنامجا فعليا ميدانيا إقليميا.

لذا كما قلت يتولد عن هذه الخطوط التوجيهية الأربعة، عشرون برنامجا للعمل الإقليمي أي عشرون مخططا رئيسيا وتعتبر برامج العمل الإقليمي بمثابة برامج ميدانية تجمع في تجسيدها فاعلين متعددين ومتنوعين، سلطات محلية، ولاية، منتخبين محليين والسلطات الوطنية أي الوزارات والمؤسسات المركزية المعنية بتهيئة الإقليم مباشرة.

ماهي هذه البرامج العشرون التي لا بد أن نقدمها أمامكم؟ بالنسبة للخطة الأولى أي نحو إقليم مستدام يتفرع هذا الخط التوجيهي الأساسي إلى خمسة برامج عمل ميدانية فعلية:

1- البرنامج الأول: استدامة الموارد المائية لأنها أساسية بالنسبة لنشاطنا وبالنسبة أيضا لحياة المواطن في أرضه، إقليمه ومجاله.

2 - البرنامج الثاني: صون التربة ومكافحة التصحر والكل يعرف أن التربة مجال أساسي بالنسبة للفلاحة ولكنها هي مجال أيضا بالنسبة للنشاطات الأخرى.

3- البرنامج الثالث: حماية الأنظمة البيئية وهي معروفة، الساحل، السهوب، الواحات، الجبل إلى غير ذلك من الأنظمة التي لها أساس بالنسبة للاستدامة.

4 - البرنامج الرابع: الحد من المخاطر الكبرى وعلى رأسها الزلزال والمخاطر الصناعية.

5 - البرنامج الخامس: هو ميداني وفيه حماية وتأهيل التراث الثقافي لأنه أساسي بالنسبة لذاكرتنا وشخصيتنا الجزائرية.

لجزائر الغد وقصد جعل مختلف السيناريوهات أكثر وضوحا وفهما تم تقديمها بطريقة متباينة قبل اختيار السيناريو المقبول والمفضل، علما أن السيناريو المقبول والمفضل يهدف أساسا إلى التوفيق بين توازن الإقليم والتنافسية التي لا بد منها بالنسبة لبلادنا. يتمثل السيناريو المقبول على المدى البعيد في التوفيق بين مطلبين اثنين لتهيئة الإقليم، إقامة توازن مستدام بين التشكيلات والمكونات الكبرى للإقليم: الساحل، الهضاب العليا والجنوب وتكييف الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد المعاصر المبني - كما يعرف كلكم - على المعرفة ثم المعرفة ثم المعرفة والحركية والتنافسية من أجل قلب - وهذا هو الأساس وسر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم - التوجهات السلبية لإقليمنا - وانطلاقا من هذا السيناريو المقبول تم البحث والتعرف على الخطوط الأساسية الموصلة إلى الغاية للعثور على التوجهات المثلى التي من شأنها أن تسمح بإعادة نظام وهيكل الإقليم الوطني.

إذن السؤال المطروح الآن، ماهي هذه الخطوط الأساسية والتوجهات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟

في فحوى هذه المنهجية المعتمدة على هذا السيناريو المقبول والمفضل والمستحب والخطوط التوجيهية الأربعة التي تكلمت عنها، أضفى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تعريف هذه الخطوط الأربعة:

1 - الخط الأول نحو إقليم مستدام أي علينا أن نعطي لقضية الاستدامة توجهها أساسيا وتجسيدها حقيقيا بالنسبة لإدراجها في كل ما نتناوله من عمل ونشاط وفعل من الآن فصاعدا.

2 - خلق دينامية لإعادة التوازن الإقليمي بين التشكيلات الكبرى للوطن وهي معروفة لديكم.

3- خلق شروط جاذبية وتنافسية للإقليم لجذب وجلب الاستثمارات ورؤوس الأموال والابتكارات والذكاءات حتى نعطي لهذا الإقليم - كما قلت - الدينامية الأساسية ليستطيع أن يواكب كل ماهو

13 - البرنامج الثالث عشر: هو إنشاء أقطاب الجاذبية والتنافسية والامتياز لإعطاء - كما قلت - قاعدة اقتصادية حقيقية بالنسبة لإقليمنا.

14 - البرنامج الرابع عشر: هو عملي وفيه إنشاء فضاءات البرمجة الإقليمية مابين عدة ولايات متجانسة.

15 - البرنامج الخامس عشر: ترقية التنمية المحلية لأنها أساسية في خلق مناصب الشغل وإعطاء الحيوية والحركية بالنسبة للإقليم المحلي.

16 - البرنامج السادس عشر: هو تفتح الإقليم على الخارج وبصفة أدق على المغرب أو ما يسمى بالمجال المغاربي والمتوسطي.

إن سمحتم سيدي الرئيس، سأتطرق إلى الخط التوجيهي الأخير، أي الرابع وهو تحقيق الإنصاف بين الأقاليم وبين المجالات المتواجدة على المستوى الوطني ويتفرع هو من جهته إلى ثلاثة برامج عمل.

17 - البرنامج الثامن عشر: إعادة التجديد الحضاري وبعث سياسة بالنسبة للمدينة والكل يعرف أن كل شيء سيكمن مستقبلا في المدينة وأن كل الساكنة ستتمركز وتتموقع أساسا في هذه الفضاءات التي تعاني من الاكتظاظ.

18 - البرنامج التاسع عشر: هو أيضا عملي وفيه تحديث الريف وهو المعمول به من طرف الحكومة وبصفة أدق من طرف وزارة الفلاحة وعلى رأسها صديقي السيد بن عيسى، ثم البرنامج الأخير في هذا الخط الرابع هو:

19 - البرنامج العشرون: وهو استدراك وتأهيل المناطق الهشة والمحرومة التي تعاني شيئا من التهميش منذ عدة سنوات، ولا بد من بعث برامج خاصة تهدف إلى استدراك هاته الهشاشة وهذا التهميش.

ولكي يكون المسعى كاملا - سيدي الرئيس - يجب أن يضاف للخطوط الأربعة خط توجيهي خامس الذي يسمح بتجسيد فعلي للمخطط على مستوى الطموحات المعلن عنها من طرف الخطوط الأربعة التي تكلمت عنها.

ثم نتطرق إلى الخط الثاني وهو تحقيق ديناميكية من أجل توازن الإقليم ويتولد أيضا عن هذا الخط الأساسي خمسة برامج عمل.

6 - البرنامج السادس (لأننا تكلمنا عن الخمسة): ويعتبر الأول في هذا الخط وهو كبح تمركز الأنشطة في الساحل وإعادة توازنه بصفة نوعية.

7 - البرنامج السابع: خيار الهضاب العليا لا جدال فيه ولا كلام عليه وأقول أكثر من هذا، هو ليس بخيار لكن أعتبره خيارا إجباريا.

8 - البرنامج الثامن: هو خيار تنمية الجنوب بطبيعة الحال باعتباره شاسعا، واسعا ومعروفا بثرواته التي تغذي الجزائر وتساعد بكثير في تنميتها الآن.

9 - البرنامج التاسع: هو نقل وإعادة انتشار الأنشطة الاقتصادية التي ليس لها صلة بالشمال نحو الجنوب والهضاب العليا، ثم لا مركزية الإدارة وبالخصوص المؤسسات الإدارية التي ليس لها صلة مباشرة بما يسمى بنشاط المناطق الشمالية.

10 - البرنامج العاشر والأخير بالنسبة لهذا الخط الثاني هو: بعث نظام حضاري متسلسل هرميا و متمحور و متمفصل كما قلت.

بالنسبة للخط التوجيهي الثالث يتجسد عنه أيضا ستة برامج عمل وهذا الخط هو خلق شروط تجاذبية وتنافسية للإقليم الجزائري.

11 - البرنامج الحادي عشر: هو تحديث منشآت الأشغال العمومية والنقل مثل الطريق السريع والسكة الحديدية ودعم تكنولوجيات الاتصال والمواصلات كما يقوم به الآن برنامج فخامة الرئيس منذ عدة سنوات وهذا يبين أن المخطط الوطني لهيئة الإقليم قد دخل مباشرة حيز التنفيذ منذ سنوات في إطار ما يسمى برنامج فخامة الرئيس.

12 - البرنامج الثاني عشر: هو تأهيل وعصرنة الحواضر الأربع الكبرى: الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة، وتعتبر هذه الحواضر قاطرة بالنسبة لباقي الهرم الحضاري والمدن الأخرى والأقاليم الأخرى.

الإطار أي المواطنين.

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم فرصة كبرى تعتبرها الحكومة كذلك لتوضيح الدور التشاركي للفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص في تجديد أنماط الحكم وتصور مستويات حديثة للتخطيط.

تحدد الدولة - وهذا دور الدولة - وتنفذ بواسطة قانون سياسة تهيئة الإقليم وترافق وتوجه التنمية الاقتصادية في الإقليم، فهي الضمان والضامن والمحفز والشريك الأساسي في سياسة تهيئة الإقليم وتلعب الولايات أي الجماعات المحلية بصفة أدق على هذا المستوى الإقليمي دورا أساسيا لربط النشاط العمومي بالمركزية والبلديات وبصفة أوسع بإشراك المواطنين بغية إعادة خلق - وهذا أساسي - علاقة إقليمية جديدة تسمح بالتفاف المواطنين حول المشروع وحول سياسة الدولة.

في الماضي حرمت الحقبة الاستعمارية السكان من المسؤولية الإقليمية من خلال قطع الرابط مع أراضيهم وعزلهم عن فضاءهم، وبعد الاستقلال تمت إعادة هذا الفضاء إلى الدولة الأمر الذي خلق نوعا من اللامسؤولية الإقليمية؛ وفي هذا الصدد فإن للتشاور دورا خاصا قصد تمكين السكان من المشاركة في التصور وفي متابعة إنجاز مشاريع تهيئة الإقليم وتطويرها وإعادة خلق علاقة إقليمية تسمح بتجنيد المواطنين وتنمية شعورهم بالانتماء إلى المجموعة الوطنية.

يشكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) فرصة بامتياز لابتكار علاقة إقليمية من نوع جديد بين جميع الفاعلين في التنمية وتهيئة الإقليم.

سيداتني، سادتي،

في الختام، أقول بأن سياسة تهيئة الإقليم لا تهدف فقط إلى إعادة توزيع الثروات بل يجب أن تحفز وتدفع وتوجه وتخلق الثروات.

وبالنظر إلى استحقاقات 2030 أي مدى جيل - كما قلت - هناك فرصة كبيرة الآن في رؤية العشرين سنة القادمة وهذا هو أمل الحكومة أن

إن الأمر يتعلق الآن بالبعد الخامس ألا وهو الحكم الراشد للإقليم الذي يدرج تنظيم عمل الفاعلين العموميين والخواص والمؤسسات وضبط المراحل في إطار استراتيجية تنفيذية بالنسبة لهذا المخطط.

سيدي الرئيس،

سيداتني، سادتي،

ماهي استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟

لم يتم لحد الآن ومنذ الاستقلال الإعلان لاضمنا ولا رسميا عن سياسة تهيئة الإقليم رغم كل المحاولات والمبادرات في السبعينات والثمانينات.

لقد سمح النقاش الوطني المنظم من طرف الحكومة ووزارة تهيئة الإقليم في شكل ملتقيات ضمت أكثر من خمسين ألف مشارك في مختلف مناطق البلاد طيلة خمس سنوات برسم معالم سياسة تهيئة الإقليم وإعداد سبعة عشر مجلدا أدوا بدورهم إلى صياغة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وخطوطه الأربعة.

وانطلاقا من هذه القاعدة أرست الحكومة سياسة تهيئة الإقليم بإشراك الفاعلين المحليين في إعداد هذا المخطط من أجل تمليكهم أو تملكهم هذه السياسة وهذه الثقافة، ومعظم الأسئلة الرئيسية التي طرحت في كل هذه اللقاءات من خلال المناقشات دارت حول حكم الإقليم ودور الدولة والجماعات المحلية ومهمة الفاعلين وكيفية وضع أدوات ووسائل مراقبة التجسيد بغية ضمان نجاح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

إن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو البوتقة التي يجب أن تنصهر فيها مختلف أشكال التعاون والتكامل قصد تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والإمكانات المادية، وعليه لا بد أن يتم التجسيد التدريجي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، انطلاقا من منطق الشراكة وهذا بغية إعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين الأربعة الكبار في إطار مايسمى بالحكم الراشد للدولة، الجماعات المحلية أي الجماعات الإقليمية كما تسمى، القطاع الخاص، دون أن ننسى بطبيعة الحال شريحة قوية في هذا

مقدمة

بناء على إحالة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة المحترم، المؤرخة في 17 ماي 2010 تحت رقم 26/10، لنص القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ وبناء على أحكام الدستور، لاسيما مادتيه 120 و133 الفقرة 02؛ وعملا بأحكام القانون العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

واستنادا إلى أحكام مواد النظام الداخلي لمجلس الأمة، المعدل والمتمم؛ شرعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية لمجلس الأمة، في دراسة ومناقشة وتحليل نص القانون المحال عليها، برئاسة السيد سعيد بلونيس، رئيس اللجنة، وذلك في سلسلة من الاجتماعات، تناولت فيها بالتحليل والنقاش مضمون الأحكام الواردة في نص القانون الذي جاء لتجسيد التوجيهات وأدوات تهيئة الإقليم المنصوص عليها في القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، فمن بين هذه الأدوات المنصوص عليها في القانون المذكور أعلاه (المادة 07 منه)، في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي يعتبر بمثابة أداة استراتيجية لتهيئة الإقليم تترجم التوجهات الكبرى والترتيبات للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

مناقشة نص القانون

على مستوى اللجنة المختصة

وبغية الحصول على المزيد من المعطيات والمعلومات حول الأحكام التي وردت في النص، استمعت اللجنة يوم الأربعاء 19 ماي 2010، إلى ممثل الحكومة، السيد شريف رحمان، وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، بحضور السيد محمود خذري وزير العلاقات مع البرلمان، الذي قدم عرضا وافيا تطرق فيه بالشرح والتوضيح إلى الدواعي والأهداف المتوخاة منه.

تكون مثل العشرية التي عرفناها مؤخرا وأن تدخل هذه العشرية في التاريخ كفترة للتنمية المستدامة والتقدم بالنسبة للإقليم الوطني وليس كفترة فرص ضائعة ومجهودات مهدورة وإخفاقات، بالرغم من حجم الموارد المالية التي جندتها الحكومة والرئيس لتنمية البلاد.

سيدي الرئيس،

في الختام أقول إن الأمة التي لا تعتمد في الانطلاق على قوى المستقبل تنتهي بعدم الانتماء لهذا المستقبل، إن كل إقليم يحمل مشروعا مستقبليا لا يمكن أن يتعرض للاندثار وكما قلت وأكرر هذا مرة أخرى إن المستقبل لا يتوقع ولكن يحضر وتعدله العدة، والله أسأل أن يوفقنا جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على عرضه لمشروع القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة التجهيز والتنمية المحلية لقراءة التقرير التمهيدي الذي أعدته.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل، معالي وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة المحترم،

الوفد المرافق له،

سيدي معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي المحترمون، السيدات والسادة الحضور، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتشرف لجنة التجهيز والتنمية المحلية بعرض التقرير التمهيدي، الذي أعدته حول نص القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

والجاذبية للأقاليم وجلب المعارف، التكنولوجيات والاستثمارات خاصة الأجنبية (IDE).

4 - تحقيق العدالة الإقليمية: ويسعى هذا الخط التوجيهي إلى ضمان استدراك الأقاليم ذات العوائق، واستباق تأهيل المناطق التي يمكن أن تتجاوز أوضاعها عن طريق تفعيل سياسة تنافسية لضمان التوازن بين الأقاليم.

وفي ختام تدخله أوضح ممثل الحكومة أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو مشروع استشارافي ينطلق من أرض الواقع وسيتم تطبيقه على المدى الطويل (20 سنة) وذلك بصورة تدريجية في مرحلتين، على أن يتم تقديمه وتحيينه كل خمس (05) سنوات.

وفي معرض رده على الانشغالات والتساؤلات المعبر عنها من قبل السادة أعضاء اللجنة، أوضح السيد الوزير بخصوص إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أنه تم إشراك جميع القطاعات الوزارية ومكاتب الدراسات المعنية، وكذا الجماعات المحلية في اجتماعات العمل التي تم عقدها في إطار التحضير لإعداد هذا المخطط، فهو يعد إنتاج مسعى أفقي فيما بين القطاعات والوزارات.

وأكد أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يمثل مرحلة جوهرية في إعداد مشروع مستقبلي جماعي على الصعيد الإقليمي والقطاعي.

وبشأن الانشغال المتعلق بإمكانية تقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أشار السيد الوزير إلى أن هذا الأخير يخضع إلى تقييم دوري، وتحيين كل خمس (05) سنوات.

وعن كيفية مراقبة مدى إنجاز هذا المخطط الوطني، أوضح السيد الوزير أنه سيتم إنشاء مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مهمته تقديم تقرير سنوي عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان، وذلك طبقا لما نصت عليه المادة 21 من نص القانون رقم 01-20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

وفي هذا الصدد أشار السيد الوزير أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعد المرجع الأساسي لعمل السلطات العمومية، يعتمد فيه على منهجية قائمة على التشاور وإشراك المواطنين وتقاسم المسؤوليات بين الفاعلين.

كما أوضح ممثل الحكومة أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ارتكز على ستة (06) رهانات رئيسية لكل الإقليم الوطني تتمثل في: نضوب الموارد الطبيعية بسبب ندرة المورد المائي وهشاشة التربة، أزمة عالم الريف ومشكل النزوح الذي تعرفه هذه المناطق، انحلال الرابط الديمغرافي - الاقتصادي بسبب مشكل النمو الديمغرافي، الأزمة الحضرية الناجمة عن الحد من التعمير في الريف والتوجه نحو المدينة، انفتاح الاقتصاد الوطني والذي ترافقه تحولات وإصلاحات في الجهاز الإنتاجي، انقطاع الرابط الإقليمي.

وذكر السيد الوزير أنه للإجابة على الرهانات السالفة الذكر تم صياغة عدة خيارات كبرى لتهيئة الإقليم طرحت في شكل أربعة (04) سيناريوهات وتم قبول سيناريو واحد، وهو خلاصة بين التوازن الإقليمي والتنافسية ويهدف إلى التوفيق المنسجم بين إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم وتكييف الأقاليم الجزائرية مع متطلبات الاقتصاد المعاصر (المعولم).

وأشار إلى أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يقوم على أربعة (04) خطوط توجيهية يتم تجسيدها من خلال عشرين (20) برنامج عمل إقليمي (PAT) وهي:

1 - إقامة إقليم مستدام: ويهدف هذا الخط التوجيهي إلى إقامة علاقة متينة بين تهيئة الإقليم والديمومة.

2 - إنشاء حركيات إعادة التوازن الإقليمي: يسعى هذا الخط التوجيهي إلى بعث حركيات توازن جديد بين منطقة الساحل والمناطق الداخلية ووضع نظام حضري في خدمة الأقاليم.

3 - خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم: يهدف هذا الخط إلى إنشاء شروط التنافسية

الخلاصة

على إثر العرض الذي قدمه السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة حول نص القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والنقاش الذي دار حوله من قبل أعضاء اللجنة، والانشغالات والتساؤلات التي أثارت بشأنه ورد السيد الوزير عليها.

ترى اللجنة أن نص القانون الذي هو بين أيدينا اليوم، جاء بأداة استراتيجية لتهيئة الإقليم من شأنها بعث إعادة تنظيم الإقليم وتصحيح الاختلالات الخطيرة المسجلة، واثمين مؤهلاته وإمكاناته، وذلك بالسهر على التنمية المستدامة لكل مناطق ومدن وأرياف الوطن.

إن ذلك لن يتحقق إلا بفضل سياسة رشيدة قائمة على التشاور وإشراك المواطنين وتقاسم المسؤوليات بين مختلف الفاعلين.

ذلكم هو - السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر - التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة التجهيز والتنمية المحلية حول نص القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، المعروض عليكم للمناقشة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على تلاوته التقرير التمهيدي الذي أعدته في الموضوع، ومنتقل الآن إلى الجزء الثاني في جلستنا هذه والمخصص للدراسة والمناقشة العامة وأحيل الكلمة إلى السيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أولا، نشكر السيد الوزير وكل طاقمه على الجهود المبذولة من أجل إعداد هذا المخطط الذي بدأ فيه منذ سنة 2000 ويشكل فرصة حقيقية لتطوير أقطاب التنافسية في الجزائر ويسمح بتعزيز المساواة الترابية وإدراج بلادنا في التنافسية العالمية.

السيد الرئيس،

لقد ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو إلى غاية السبعينات، ولكن كشفت الحقيقة أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحرية وبنظام الحكم والجانب الثقافي وجوانب أخرى، هذا ما جعل الدولة تولي أهمية كبيرة إلى المجالات السالفة الذكر من خلال البرامج الكبرى والإصلاحات الجذرية للسيد رئيس الجمهورية والتي بوشرف فيها منذ سنة 2000.

إن التخطيط الإقليمي يمثل استجابة ضرورية لمتطلبات واقع معين بهدف خلق أفضل عملية للتطور في أي مجال مكاني وضمانا أكثر لمعالجة المشاكل السكانية خلال ذلك الواقع المحدد زمنيا ومكانيا، وهكذا إذا ما رسمت هذه التحديات للأهداف يصبح التخطيط الإقليمي في الموقع الذي يكون قادرا على تحقيق أفضل النتائج، ويكون دور المستجيب للحاجات الضرورية أو المحتمل حدوثها ضمن الأولويات القريبة أو البعيدة، بل يقوم بدور المعالج للمشكلات القائمة والموروثة أو تلك التي تفرزها حركة التطور مستقبلا، لذلك يجب أن يبدأ التخطيط الإقليمي بالوقوف على واقع حال الإقليم وحقيقة ما موجود فيه من واقع تنموي طبيعيا كان أم بشريا أم اقتصاديا ليمثل الحقيقة التي ستخضع للتحليل ومن ثم الاستنباط أو الاستنتاج لمشكلة الإقليم أو الأقاليم الأخرى

وصولاً إلى المستوى الوطني العام.

السيد الرئيس،

إن مخطط تهيئة الإقليم جاء للقضاء على حالة التمايز واللامساواة بين الأقاليم وتصحيح أوضاع موروثة أو تلك المتعلقة بالعشرية السوداء، ألا ترون السيد الوزير أنه لابد من الإلمام بالمؤشرات وتطبيق المعايير العالمية في مختلف المجالات كإجراء محلي مستمر مما يحول دون الوقوع في الأخطاء والخروقات التي جاء بها مخططكم ووضع حد للخلط بين التنمية والسياسة ذات النطاق الجد محدود، هذه الأخيرة ساهمت في قلب حلول المعادلة التنموية لتصبح حلولاً ترقيعية ظرفية تقتضيها ظروف معينة؟

فلتحديد الأسس للتخطيط الإقليمي يجب مراعاة ماهو أساسي حيث يأتي في الدرجة الأولى وماهو ممثل للواقع يأتي في الدرجة الثانية من التوجه الأساسي للتخطيط.

السيد الرئيس،

إذا تطرقنا إلى المؤسسات والهيئات المختصة بتهيئة الإقليم فهي متمثلة في:

1- الوزارة المختصة،

2- المديرات والوكالات التي تشمل 48 مديرية مختصة بالتهيئة العمرانية بمعنى لكل ولاية مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (D.P.A.T)،

3- الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية،

4- الجماعات المحلية، وعلى رأسها الولايات والبلديات المسؤولة على التجسيد والتطبيق والحرص على تنفيذ كل البرامج التخطيطية وتجسدها عن طريق تطبيق أدوات التهيئة والتعمير والمتمثلة في المخطط الولائي للتهيئة والتعمير (PAW)، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) وكل الأدوات السابقة تستمد شرعيتها من المخطط الوطني للتهيئة والتعمير (SNAT) والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير (SRAT).

فلقد أصبحت سياسة التعمير وتهيئة المجال في الآونة الأخيرة ينظر إليها كإحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية البشرية باعتبارها الرهان

الأكبر الذي أخذته الدولة على عاتقها، فبالرغم - سيدي الرئيس - من توفير مؤسسات وهيئات مختصة بتهيئة الإقليم لتطبيق وتجسيد هذه الرهانات، ألا ترون - السيد الوزير - أنه لابد من إعادة النظر في سير الهيئات والمؤسسات السالفة الذكر وتحديث أدوات التعمير (POS) و (PDAU) التي تجاوزتها الأحداث واستبدالها بمخططات حديثة تتماشى والتطورات الحاصلة، أذكر على سبيل المثال لا الحصر، مخطط شغل الأراضي (POS) الذي عوض بالمخطط المحلي للتعمير (PLU)، هذا الأخير يثبت إجبارياً القواعد العامة والقيود لاستغلال الأراضي، كما يعرض التشخيص المعد للتوقعات والتقديرات الاقتصادية والديموغرافية، هذا المخطط يحوي مشروع التهيئة والتطور المستديم (PADD) الذي يعرف التوجهات العامة للتهيئة والتعمير المقبولة في البلدية.

فما دام أنه لا يمكن وضع خطط التطوير العمراني للمدن الكبرى، بمعزل عن التخطيط الإقليمي الشامل، في ضوء هذا الفهم النظري، كيف يتم - السيد الوزير - استدراك الوضع وإنقاذ مدننا الكبرى لتتمكن من تحقيق القدر الكافي من التنمية الاقتصادية وتوازن البنية العمرانية الوطنية؟

- كضرورة تنموية وتخطيط لايتجزأ من الخطة الشاملة للتخطيط الحضري، الذي يتماشى ومتطلبات الحياة العصرية، والتنمية الحضرية المستدامة للمدينة، هل فكرتم السيد الوزير في إدراج التخطيط الافتراضي والتقنية الرقمية بالمدينة في مخططكم الوطني لتهيئة الإقليم؟

- وهل فكرتم أيضاً في إدراج الزراعة الحضرية؟
- على أية أسس ومعايير تم تصنيف المدن الكبرى في بلادنا؟

كما جاء في مخططكم - سيدي الوزير - فإن تهيئة الإقليم، تعني عدم إهمال الدولة لأي إقليم وتركه عرضة لمصيره، فبالنسبة إلى الرهان الإيكولوجي والمخاطر الكبرى، هل تعلمون - السيد الوزير - أنه يتم ضخ وتخزين ملايين الأمتار المكعبة من ثاني أكسيد الكربون في قلب صحرائنا، في خزانات

يجب التطرق هنا إلى اللاتوازن والاختلال الملاحظ بين عدد الهياكل وشبكة المنشآت الصحية من جهة وبين موظفي القطاع من اختصاصيين، أطباء عامين وشبه الطبيين من جهة أخرى، لذا وجب تطبيق مخطط تكويني يتماشى والاحتياجات التي رافقت التطور الكبير لهذه الهياكل والمنشآت، نفس الشيء يقال بالنسبة للمطارات.

أما بالنسبة لميدان السكن، فتوفي بعض الإحصائيات أنه بعد عقد من الزمن وبهذه الطريقة يستحال إيجاد أراضٍ لإقامة البرامج التنموية، هذا يقودنا إلى وضع حد للاستهلاك المفرط للأراضي لإقامة البرامج التنموية حيث اقتصر التعمير في غالبته على التعمير الأفقي، فلو حظ أن نسبة كبيرة من بناياتنا من النوع (طابق + 5)، هذا التعمير أطال المسافات، زاد في المصاريف وقضى على المساحات الخضراء، حيث أدت عملية التكتيف إلى عدم احترام المعايير العالمية في هذا الشأن.

لذا وجب الاستغلال المعقلن للأراضي، والتفكير على الأقل في التعمير من النوع (طابق + 14)، الذي يضع حدا لمشكلة التكتيف والحفاظ على المساحات الخضراء وتوفير الأرضية للبناء والرفاهية لقاطنيها وتقليص استهلاك الطاقة وخلق مناصب شغل جديدة مسايرة للتطورات الحديثة، فبهذه الكيفية - سيدي الوزير - سنستدرك ثلثي الأراضي.

السيد الرئيس،

إن الانضمام الجماعي والتشاورى إلى المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية من قبل مختلف الشركاء: الدولة والجماعات المحلية والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والمواطنين سيمكن من بعث ديناميكية غير مسبوقه وعلى نطاق واسع في مجال تنمية الإقليم الوطني وتهيئته وتحقيق جاذبيته وتنافسيته.

فوجب التأكيد - السيد الوزير - على دور الدولة والجماعات المحلية والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والمواطنين في تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بكل أبعاده القطاعية والزمنية والمحلية وعلى ضرورة إسهام المجالس المنتخبة والمواطنين

طبيعية جوفية، وبالتحديد في موقع قرشبة التجريبي بعين صالح منذ يوليو 2004؟

هذه العملية، من جهة، يعتبرها القائمون على المشروع قابلة للتطبيق تقنيا، ومجدية اقتصاديا وقابلة للاستمرار جيولوجيا ويقرون بضرورة مراجعتها، ومن جهة أخرى يعتبرها الإيكولوجيون في مختلف مناطق العالم عملية خطيرة وتشكل قنبلة موقوتة حيث أفادت بعض الدراسات العلمية حدوث تصدعات في الطبقات الأرضية حيث لوحظ ارتفاع سطح الأرض في هذه المناطق بـ 5 مم في السنة، للتذكير هذا المشروع بلغت تكلفته 1.7 مليار دولار.

في ظل مد وجزر بين معارض يبني تبريراته على أسس علمية ومؤيد يستند على ما هو مؤقت، وبصفتكم، السيد الوزير، العين الساهرة على البيئة، هل تدرجون هذه العملية في الرهان الإيكولوجي ضمن المخاطر الكبرى أم أن هذه العملية عبارة عن تقنية فعالة للحفاظ على البيئة وترمي إلى تقليص المواد المفقرة لطبقة الأوزون؟

بالنسبة للتدهور المستمر لمواردنا من التربة وتلك المغطاة بالنبات تدهورت بسبب الممارسات الزراعية التقليدية أقترح - السيد الوزير - في هذا الشأن ما يسمى بتقنية البذر المباشر أو الزراعة بلا فلاحه أو بما يسمى أيضا الزراعة الحافظة التي عممت في أغلبية الدول التي تعاني من هذا المشكل.

تطرقتم - السيد الوزير - إلى سوء توزيع هياكل التعليم والتكوين العالي، يجب التطرق أيضا إلى سوء توزيع الاختصاصات وتضاعفها عبر العديد من جامعاتنا مما حال دون وجود كفاءات واختصاصيين للتأطير، وبالقدر الكافي، لذا يستلزم إنشاء أقطاب اختصاص التي تمكن من تركيز المختصين وعدم بعثتهم وذلك حفاظا على المستوى.

إذا تطرقنا - السيد الوزير - إلى الميدان الصحي فهناك وتيرة وتقدم كبير سجلته البلاد في ميدان الهياكل الطبية بشتى أنواعها، هذا التقدم لم يسايره تكوين يتماشى مع هذه التيرة في الإنجاز.

فرغم الوضع البيئي الصعب الذي يهدد الجزائر إلا أن مساعي الدولة لم تتوقف عند حدود معينة بل تسعى جاهدة لتحقيق توازن بيئي معتدل يضمن صحة المواطن والجو العام ضمن النسق الاقتصادي المتحرك.

صحيح أن الدولة أصدرت 12 قانونا يهتم بالشأن البيئي وتهيئة الإقليم مما يؤكد على أن هناك صحة قوية في مجال الوعي البيئي وتعمل الوزارة حاليا على تطبيق استراتيجية شاملة نظرا للتحديات التي يمثلها الجهد التنموي المتحرك وكذا ضرورة الحفاظ على البيئة الصحية، خاصة في ظل مشاكل تلوث الساحل ومخاطر المصانع التي تنتشر في المحيط الحضري عبر العديد من الولايات ومشاكل التصحر.

سيدي الرئيس،

لقد تفاقم مشكل تسيير النفايات حتى وصل حدا يهدد البيئة والمحيط مما يستوجب التفكير في أنجع الوسائل للقضاء على الممارسات والمفرغات العشوائية وتنظيم عملية جمع ونقل وإزالة النفايات المنزلية والصلبة والطبية وتسييرها بشكل أفضل، ناهيك عن إغفال منظومة التعامل مع النفايات مثل منظور الفرز والرسكلة وهنا أفتح قوسا للإشارة - السيد معالي الوزير - والسؤال: إن جاز القول عندي فإن السبب في إغفال التشريع لإتاحة الفرصة لمشاركة القطاع الخاص يعود إلى موضوع التعامل وفي هذا الصدد أردت أن يكون التعامل مثلما هو في قطاع الصحة حيث هناك مصحات خاصة ومثلما هو الحال في وزارة النقل حيث فتحت المجال للنقل الخاص فكذلك وزارة البيئة يمكنها أن تستخدم أشخاصا ينتمون للقطاع الخاص لرفع القمامات، لقد تم وضعهم في القوانين السابقة لكن التمويل لم يصلهم بعد.

في موضوع التعامل مع النفايات كشريك أو مساهم فرغم صدور قانون تسيير النفايات إلا أن واقع الحال لم يتبدل وخير مثال على ذلك - السيد معالي الوزير - مفرغة وادي سمار الواقعة على طريق المطار، هذا على سبيل المثال لا الحصر لأن

أكثر في تجسيد هذا الهدف الوطني الكبير الذي يضمن الوحدة الترابية ويعكس الوحدة الوطنية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والتلاحم الاجتماعي وذلك بالنظر إلى رهانات العولمة وتحدياتها والتطور التكنولوجي الحاصل.

فالأمر لن يتعلق من الآن فصاعدا بإعادة توزيع الدخل الوطني فحسب بل وفي إطار التجهيز العمومي بتحفيز ودفع وتوجيه وخلق الثروات عبر كامل التراب الوطني بغية تعزيز الجزائر قاطبة، هذا ما أكده السيد رئيس الجمهورية في الاجتماع التقييمي المخصص للقطاع يوم 16 سبتمبر 2009. ذلكم - السيد الرئيس - نص مداخلتني، أشكر الجميع على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي والكلمة الآن للسيد نور الدين بلعرج.

السيد نور الدين بلعرج: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

تشهد الجزائر تطورا ديموغرافيا متواصلا، انجر عنه بالمقابل تطور عمراني يتمثل في اتساع المساحات العمرانية بصفة كبيرة وذلك نتيجة للمشاريع التنموية في مختلف الميادين كالطريق السيار شرق - غرب، السدود ومشاريع الري الكبرى والشبكات الطاقوية والتجمعات العمرانية المستحدثة وغيرها مما يجعل طرح المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في هذا الوقت كأداة استراتيجية ملحة، فالبرامج التي تضمنها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تهدف إلى الحفاظ على التوازنات البيئية والنجاعة الاقتصادية في نفس الوقت.

السيد عبد القادر بن سالم: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة،
السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، لا يسعني إلا أن أشكر وزارة البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة وهي تضع بين أيدينا هذا المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، ذلك أنه لا يمكن أن نمر مرور الكرام على هذا الجهد المبذول من خلال هذا المخطط النظري الجاد حقيقة.

وعليه، فالشكر موصول إلى السيد الوزير على هذه النظرة الاستشرافية الواعية، والتي من خلالها يمكن أن نخطط ونبرمج لمستقبل الجزائر بعد الإنجازات العظمى والهياكل الكثيرة خلال العشرية الأخيرة بفضل سياسة رئيس الجمهورية.

إن هذه الهياكل يجب أن تتبع بجهود المخلصين والوطنيين لتكتمل الصورة ونرفع بذلك تحديات العصر ورهانات الأجيال القادمة.

فبعد ثورة الطرقات والنقل بالسكة الحديدية الذي وصل عمقه 1000 كلم جنوبا، على الجزائر الاهتمام أكثر بمحطات أخرى لا تقل أهمية عن تلك المنجزات في ضوء الاختلالات البيئية التي أصبحت معادلة صعبة التحكم كونها تؤثر على كثير من المجالات الحيوية، لأن رهانات التنمية ومسايرة هزات العولمة، والعمل وفق هذه المتغيرات يستوجب إعداد العدة، وخلق جيل يؤمن بالعمل والخلق والإبداع، وفتح المجال أمام تفتق العبقريات وتشجيعها والشد بقوة على ذوي المبادرات.

سيدي الرئيس،

إن المقدمة التي جاء بها المخطط هي في الحقيقة مشروع دولة، وأمل المواطنين لا يمكن تحقيقه لو لم تتضافر جهود كل الهيئات والمؤسسات، وأعتقد أن المسألة ليست بالهينة، لأن هذه الرؤية طالما طرحت سواء عندنا أو في أقطار أخرى، كون

هناك مفرغات أخرى على مستوى الوطن.

هناك مفرغة في تبسة أنجزت بالملايير وأهملت حتى ذهب عتاها هباء منثورا، هناك أيضا مفرغة الصومعة في ولاية البليدة أنجزت بأموال باهظة والآن هي غير موجودة تماما.

قلتم عن مفرغة واد سمار أنكم ستحولونها إلى منتزه للمواطنين، لكن نتأسف لتواجد القمامات بها لحد الساعة، ناهيك عن المنظر الشائن، إنها واجهة العاصمة ولا بد أن تكون نظيفة وهي الصورة التي تقابل القادم إلى العاصمة، فكيف يتقرر غلقها وتحويلها إلى منتزه ثم لا يتحقق ذلك؟ لم يكن الأمر إلا حبرا على ورق، كما يجب التفكير في تزويد الولايات 48 بمراكز تقنية لردم النفايات وكذا تعزيز دور الشرطة الحضرية والشرطة البيئية.

السيد معالي الوزير، الدولة تبذل مجهودا جبارا لكن هناك تباطؤا في الإنجاز، إذ بين الدراسة والإنجاز تستغرق العملية سنين، وعلى سبيل المثال الدولة منحت مفرغ عمومية في ولاية الشلف، ولكن المشكل أن الدراسة تستغرق خمس سنوات في حين يستغرق الإنجاز عشر سنوات وهذا فعلا مشكل كبير.

ياحبذا لو كان التقرير الذي قرأته علينا استعجاليا أفضل لنا من أن نظل ثلاثين سنة في المعاناة.

سيدي الرئيس،

إن السعي نحو التنمية المتوازنة للإقليم وما سطر لها من ترتيبات وأدوات وبرامج تبقى رهانا وتحديا كبيرين ولن تتحقق النتائج المرجوة من هذا المخطط مالم تتبن الدولة سياسة تنموية دائمة على أسس علمية واقعية مع ضرورة المتابعة الحثيثة لكل فترات إنجاز هذا المخطط، وكذا ضرورة إرساء إطار مؤسساتي تلتقي فيه جميع المؤسسات السياسية المسطرة للمتابعة والتنفيذ.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بلعرج والكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

وكيف نجعل من جمال الإقليم ونسقه جمالا للنفس، وكيف نجعل من الفضاء أو الأرض بعدا آخر لتعميق الهوية وانسجام المجتمع؟ وكيف يصبح هذا المسعى كله رافدا من روافد تأصيل الأصالة وتمجيد التاريخ الوطني؟ هذه المساءلات جميعها حملها المخطط، وأملنا أن تتابع بجدية، ولا أخال السيد الوزير المحترم بالذي لا يستطيع الرفع من هذه التحديات.

وفي الأخير أريد أن أمرر مطلباً حيويًا طالما حلم به سكان الجنوب، وقد لا أجانب الصواب في ذلك، لأن طموح هذا المخطط الوطني يساند المبادرة دون أن يشير إليها تجليا، خاصة ونحن نتحدث عن البيئة والفضاء والإقليم وعلاقة ذلك بالإنسان المركز والأساس، والأمر يتعلق ببعض ولايات الجنوب الأقصى التي هي في حاجة إلى إنشاء منتجعات صيفية تتوفر فيها ضروريات التخفيف من عبء الشمس، باعتبار أن 70% من سكان الجنوب وخاصة الأطفال، لا يتوفرون على إمكانيات التنقل إلى الشمال، وأن خلق مثل هذه المنتجعات إنما هي جزء من جماليات الفضاء، بل وعربون وفاء من السيد الوزير إلى الجنوب وأطفاله تحديدا. وقد سجل منتخبو ولاية بشار هذا المطلب مرارا مع أنه لا يتطلب مبالغ مالية كبيرة والأمل قائم.

تمنياتنا من الوزارة وتنسيقا مع وزارة المالية أن ينظر في هذا الأمر، والذي لا نراه إلا إيجابيا لأنه موجه للإنسان أولا وقبل كل شيء.

وفي الأخير لا يجدر بي إلا أن أشكر الوزارة المعنية على هذا المخطط الطموح ذي النظرة المستقبلية والاستشرافية لمستقبل الجزائر والجزائريين والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

تهيئة الإقليم لها علاقة وشيجة بل ومتشابكة مع إكراهات أخرى تجاه البيئة والإقليم في حد ذاته، وتجاه المجتمع إن شئنا.

وعليه، فإن المخطط المقترح إنما يحتاج إلى جهود كبيرة وتضافر قوى، بل هو في حد ذاته ثورة نتائجها الانفتاح على واقع جديد يشمل رهانات الأجيال، ومراعاة التوازن الديمغرافي والتكيف مع التحديات.

بمعنى أن المخطط يحيل على الاستشراف حين تتمكن من القبض على الرهانات الثلاثة الكبرى التي يرتكز عليها (الديمغرافية، الاقتصاد، الإيكولوجيا). أعود إلى هذا المخطط الوطني والذي بقدر ما أعجبت به، فإنني أشفق عليه في آن واحد، لأنه في منتهى الدقة والصعوبة، فهو مشروع طموح يحمل فرضيات ولكنه أحيانا يطرحها كمسلمات على أنها سهلة التحقيق، على الرغم من أن المخطط قام بتشريح الواقع ومعاينته، شخّص الراهن والآفاق، ووضع السيناريوهات المحتملة من أجل مقارنة حقيقية لتحقيق هذا الحلم.

ولكن السؤال الذي لم يطرح بشكل علني، وإن كان يفهم ضمنا، هي العوائق المحتملة، وإن كان المشروع استبدلها بمصطلح السيناريوهات الأربعة وهو إقرار ضمني بالصعوبات الواردة.

والشيء نفسه يحيلنا على سؤال آخر ينطلق من مبدأ الصعوبة، وهو لماذا حدد هذا المخطط الوطني بعشرين سنة فقط، ولم يمدد إلى نصف قرن مثلا؟ ولأن المخطط، سيدي الرئيس، كما أسلفت الحديث في غاية الأهمية والدقة، ولا أشك في قدرة من سهروا عليه من حيث الأفكار والصياغة، ولا يمكن لدقائق معدودات أن تلم بدقائقه، فإنني وبإيجاز أعرج على فكرة (النظام التراثي رهان، هوية وإقليم).

ذلك أن الإقليم يتجاوز الحيز المادي والعيني، كونه الفضاء الذي تتضافر في بلورته معطيات عدة كالتراث بجميع أنواعه، والثقافة، خصوصياتها وتعددتها. وكيف يمكن من خلال ذلك كله خلق فضاء يجعل من التنوع وحدة؟

الجزائر أن تتكيف معها في إطار سياسة الإقليم، ذكرتم التحديات وبدأتم ببروز فاعلين اقتصاديين جدد كالبرازيل، الهند، الصين وكذا... ماذا يهمنا نحن في الجزائر عندما يبرز هؤلاء؟ أريد أن أفهم، نحن في العولمة يجب أن نتكيف مع العولمة ككل، ربما مع السوق الأوروبية المشتركة أو اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أما بروز الهند والصين... إلخ فهل نستفيد نحن من صعود هؤلاء؟ أريد إجابة أنا لا أعرف ربما السيد الوزير يعرف لماذا وضع هذا كتحد مهم!

فيما يخص التحديات دائما أرى أن هناك تحديين أساسيين لم يتم ذكرهما، نعم هناك إشارات متفرقة داخل المخطط لكن ماذا عن التحدي الأول وهو التغيرات المناخية؟ نعرفكم سيادة الوزير أنكم من المختصين في هذا الميدان، لماذا لم توضع التغيرات المناخية كتحد مهم خصوصا وأننا نعرف أن بلدنا وحسب كل التقارير من الأقاليم المعرضة لأن تصاب بهذه التغيرات المناخية كالجفاف، التصحر، نقص الماء، نقص الغذاء وبالتالي فإن توزيع المواطنين على الأقاليم التسعة التي ربما سوف تضرب بقوة بالتغيرات المناخية فماذا نفعل في هذه الحال؟ إذن هو متغير ورهان مهم يجب أن نأخذ به عين الاعتبار في وضع أي سياسة من سياسات الإقليم وهذا غير موجود.

النقطة الأخرى، تكلمتم عن السياق الطاقوي هكذا بكل سرعة، كانت هناك رؤية متفائلة نتمنى أن تكون، لكن كل الدراسات الاستشرافية تقول بأنه في حدود 2030، وهنا أحيلكم على تعريف قلوب تراندرس لـ 2025 -ربما تعرفونه- هذا الذي أتم إعداده في الولايات المتحدة الأمريكية فهو لا يتكلم عن الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل يتكلم عن كل العالم وبالتالي يمكن أن نجد كيف يستشرف الآخرون لنا، فهم يقولون في مسألة الطاقة والطاقة البديلة أنه ربما في سنة 2030 سوف نكون على أبواب التحول الرهيب كما حدث للبشرية من الحطب إلى الفحم سوف نتحول من طاقة الوقود إلى الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها،

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس،
كما فعل كل زملائي في البداية أقدم كامل الشكر للسيد الوزير وإطارات الوزارة الذين قاموا بهذا الجهد الضخم، نتكلم عن 50.000 مشارك، نتكلم عن الملتقيات، نتكلم عن 17 مجلدا، نتكلم عن تلخيص 17 مجلدا في المخطط، ونتكلم عن تلخيص المخطط في ملخص، أشكرهم على هذا.

لكن نحن في البرلمان سيادة الرئيس ويجب أن نضع بعض ما نراه غائبا.

أولا: أبدأ بالمادة الأولى التي تقول «إننا نصادق على المخطط» وليس على الملخص، لكن المخطط الذي أمامنا الآن هو في الحقيقة ملخص للمخطط، سؤالي لسيادة الوزير، هل على مستوى مجلس الحكومة ومجلس الوزراء تمت دراسة ملخص المخطط أم قدم لهم المخطط؟ نحن في البرلمان يجب أن يقدم لنا كامل المخطط وليس ملخص المخطط، نشكر الوزارة بطبيعة الحال على النية الطيبة والحسنة لأنها أرادت أن تساعدنا في فهم هذا المخطط الضخم، الدقيق والمعقد وقدمت تلخيصا لكن هذا التلخيص يجب أن يكون كما تقول المادة «نحن نصادق على المخطط» وليس على ملخص المخطط، لهذا يجب أن يكون أمامنا المخطط خصوصا وأنتم تقولون سيادة الوزير في المخطط إنه يتطلب في تطبيقه مشاركة واسعة للمواطنين وللمنتخبين المحليين وللمجتمع المدني وكذا... هؤلاء يجب أن يعرفوا بالضبط كل خبايا هذا المخطط بكلماته الصعبة ومنحدراته القوية.

نريد جوابا على هذا السؤال ونريد أن نرى المخطط أمامنا وربما سنجد فيه أيضا الكثير من الأسئلة التي سنطرحها الآن.

بعد هذه الملاحظة الشكلية، أعود للمخطط ذاته. بدأت في المخطط بذكر التحديات التي يجب على

ما يجب أن نأخذه بعين الاعتبار في أي سياسة لتنظيم الإقليم الذي يعني أيضا التعليم، الصحة لهؤلاء الأبناء الآتين، ثم السؤال هل مجتمعنا يذهب نحو قنبلة شبابية أم نحو مجتمع هرم؟ والاختيارات التي نأخذها بعين الاعتبار لابد أن تختلف إن كان مجتمع شباب أو مجتمع شيخوخة، أظن أنها غير واضحة، ربما نعطيكم الفرصة - سيادة الوزير - لتقدموا لنا بعض التوضيحات حول هذه المسألة.

النقطة الأخرى في هذا الموضوع، لقد ورد في المخطط كلمات مهمة ونحن كبرلمان يجب أن نتوقف عندها، تقولون في الصفحة 6 وقد ذكرتموها الآن في تقديمكم الجيد للمخطط، حيث قلتم بأن التوجهات الأساسية للدولة هي أساسا للتوفيق المنسجم بين ضرورتين خاصتين بالتهيئة الإقليمية، إقامة توازن مستدام بين مكونات الإقليم الكبرى، ثانيا، تكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.

نحن نقول لماذا لم تتم الإشارة إلى جانب ذلك إلى عنصرين وهما: العدالة الاجتماعية والتنظيم الديمقراطي؟ أنتم شرحتم وقلتم يجب أن يختلف الأمر عن مشروع مجتمع وتهيئة إقليمية... إلخ لكن أرى عندما تكون عدالة اجتماعية كما تنص عليها المادة 14 من الدستور وهذا ليس بكلام أحزاب أو كلام هيئات إنما هي سياسة دولة، تقول الفقرة الأولى من المادة 14 «تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية» فهذا الكلام ليس من أدبيات اتجاهات سياسية معينة وإنما هو كلام الدولة الجزائرية ثم بعد هذا ماذا نعني بالعدالة الاجتماعية، ونحن نتكلم عن تنظيم الإقليم؟ نتكلم عن فتح الفرص أمام الجميع في كل الأقاليم للحصول على صحة جيدة، تعليم جيد، شغل جيد، سكن جيد هذا ما نقصده بالعدالة الاجتماعية في هذا الخصوص.

النقطة الأخرى التي ذكرتموها وأرغب أن نجد فيها بعض التوضيح، قلتم بصريح العبارة في المخطط بأن هناك غيابا للحكم الإقليمي، قلتم هذا

ويقولون في هذا الاستشراق إن دولنا - وخصوصا المنتجة للبترو - سوف تكون الضحايا الأولى المهددة وحتى في وحدتها الوطنية إذا لم تطبق السياسات انطلاقا من الآن. أرى خصوصا أن هذه السياسات والمخططات الحادية والعشرين الموجودة في المخطط تتطلب في نهاية الأمر تمويلا قويا ونحن نعرف أن التمويل يأتي من البترول وثلاثي الميزانية - كما تعرفون - من الجباية البترولية إذن فتمويل مشاريعنا يعتمد على هذه النقطة وبالتالي هل تستطيع السيناريوهات التي أقمناها ونحن نحولها إلى قانون الآن، أن تصمد أمام تغيرات أسعار الطاقة والهبوط الحر لهذا السعر الذي نتمنى فيه ما تمنيتم لأنه تحليل متفائل؟ لكن عندما نحل مستقبل أمة يجب أن نتكلم عن التنازلات أيضا، الذي يمكن أن يكون والذي لا نتمناه ويمكن أن نتعداه بسياسات انطلاقا من الآن ونحن نعرف أن السياسات الآن هي في هذا الاتجاه وتنوع الاقتصاد، لكن الأرقام التي أعطيتموها - سيادة الوزير - نجد فيها تراجعا في مساهمة الفلاحة في الناتج الخام الداخلي وهناك تقدم للبترو، إذن نحن أمام أخطار حقيقية لابد أن نستعد لها وسيناريوهاتنا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة.

النقطة أو التحدي الآخر الذي ذكرتموه بشكل متفرق لكنه غير موجود كتحد مهم هو النمو الديمغرافي وتكلمتم عن الاختلالات في توزيع السكان، هذا صحيح فإن 90% بين التل والساحل و9% في الصحراء.

هذا صحيح لكن ماذا عن النمو في حد ذاته؟ خصوصا أن إحصائيات 2008 تقول بأن الزواج عندنا يقدر بأكثر من 300000 بعد أن كان في التسعينات 150000، إذن نحن ننتظر (Boom) انفجارا للولايات الجديدة وارتفاعا في نسبة السكان، بمعنى أن 1.6 الموجودة الآن كانت بفعل ظروف الأزمة لكن الآن استقر الأمن واسترجعنا الأمن، هذا الأخير له ثمنه أيضا فالناس أصبحت تتزوج، السكنات تتحقق وهذا يخلق لنا أبناء وهو

المستدامة، قانون تهيئة الساحل وتنميته، قانون حماية المناطق الجبلية، قانون سياسة المدينة... إلخ، فهي مجموعة من القوانين التي تعتبر أدوات مهمة لتطبيق هذا المخطط، نريد أن يعطينا سيادة الوزير توضيحا وماهي انعكاسات وإسقاطات تطبيق هذه القوانين على الواقع؟ وهل سارت في اتجاه تطبيق هذا المخطط؟ بمعنى آخر وبشكل عملي، هل شاهدنا في الساحل بداية عملية الانتقال من الساحل إلى مناطق أخرى؟ هل تمت فعلا حماية المناطق الساحلية من البناءات وغيرها؟ هل قانون المدينة لعب دوره؟ هذه هي الأسئلة التي نلتمس حولها الرد وشكرا لكم سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد كمال بوناح.

السيد كمال بوناح: شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحة الله تعالى وبركاته.

أولا، سؤالي موجه إلى معالي وزير البيئة والتهيئة العمرانية والسياحة.

وقبل كل شيء بودي أن أشكر معالي الوزير وكل إدارات الوزارة على هذا المجهود الجبار وكذلك على الاهتمام بالتوجهات المستقبلية في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية في بلادنا، وقبل أن أتطرق إلى بعض الاهتمامات وبعض الأسئلة، معالي الوزير، لابد من طرح سؤال كبير وعريض في هذا المجال.

نعرف أن لكل مخطط أهدافا ومرامي ومقاصد ومن الجانب المنهجي، كذلك لابد أن نراعي الجانب الزمني لهذا المخطط والمتمثل في الاستفادة أو أهمية الأمد القصير والمدى المتوسط والبعيد مادنا نتكلم عن عشرين وثلاثين وأربعين سنة بالنسبة لمستقبل الجزائر، كذلك ماهي الأبعاد

فماذا تقصدون به؟ خصوصا أنكم تستخدمون فضاءات البرمجة الإقليمية وتستخدمون كلمة مندوبية كأداة مهمتها التخطيط الإقليمي، هل هذا الحل يعني الحكم الإقليمي وأن المندوبية تعني أكثر من هذا خصوصا وأنكم تقولون بأن هذا التجمع الولائي ليس له أي بعد ذي طابع مؤسساتي، إذن فالأمور مختلطة نوعا ما ونريد توضيحا حول هذه المسائل.

يتكلم المخطط أيضا عن وضع إجراءات خاصة للتشاور قصد تمكين السكان من المشاركة في تصور ومتابعة المشاريع، كيف يتم ذلك بالضبط؟ يبقى هذا الكلام عاما، المخطط تحول إلى قانون فيجب أن تكون هذه الإجراءات محددة بالضبط، أم ننتظر قانون البلدية والولاية لحل الإشكال أم إطارا آخر، هذا السؤال موجه لكم سيادة الوزير.

في الصفحة 148 تتكلمون عن المخططات التوجيهية العشرين والتي أصبحت الآن واحدة وعشرين وقلتم إن أغلبها تمت المصادقة عليها في 2007 وقلتم إن كل مخطط يحدد سياسة قطاع معين، وقلتم بأن هذا مطروح على السلطات المحلية، فهل السلطات المحلية قامت بجمع واعتماد وتعريف الانعكاسات والمتغيرات وأولويات العمل على المستوى الإقليمي؟ وقلتم وأنتم تتكلمون - سيادة الوزير- عن الرهانات الوطنية كلاما نريد توضيحه، قلتم من المحتمل أن تظهر مستقبلا فوارق بين النخب المرتبطة بالعولمة ومتطلباتها التنافسية وقيمها - أنتم تتكلمون عن المجتمع الجزائري - وأغلبية السكان غارقة إلى العمق في المعتقدات المجتمعية التي يستدعي تجاوزها عدة أجيال هل لنا من توضيح لهذه المقولة؟ وهل السياسات المعتمدة في إطار هذا المخطط هي التي تؤدي إلى بروز هذا النوع من المخطط وتؤدي إلى ترك هذه النخب تعيش في معتقداتها المجتمعية؟

أريد أن أختم كلامي - سيادة الرئيس - بنقطة، مجلس الأمة منذ سنة 2000 ونستطيع القول بالضبط منذ سنة 2001 وهو يصادق على قوانين مهمة لهذا القطاع، منها قانون تهيئة الإقليم والتنمية

قياسها على الشرق أو الجنوب أو الغرب - المنطقة الممتدة جغرافيا من ولاية ميله إلى غاية ولاية سوق أهراس وولاية تبسة والممتدة أو الواقعة بين الهضاب العليا والساحل مهملة تماما، أنظر مثلا سدراتة، تملوكة، عين عبيد، واد زناتي، مشروحة، عين سنور، بوشقوف، التاوره، مسكانة، الونزة... إلخ، ليس هناك مصانع ولا سكة حديدية ولا طرق مريحة ولا عمران منظم ولا تنظيم فلاحي واعد، ويبدو كذلك أن الحوض الفلاحي القسنطيني أي قسنطينة، سكيكدة وميلة منطقة غزيرة بمنتوجها الفلاحي كالمحاصيل الكبرى من قمح وشعير وقمح لين وصلب، الخاص بقسنطينة والخضر والفواكه الخاصة بولاية سكيكدة والحليب والثروة الحيوانية والمياه الخاصة بولاية ميلة، إذا سلمنا معالي الوزير بهذه المزايا والاختصاص لهذه المدن أو المناطق، لماذا لا نتوجه إلى التركيز على الصناعات التحويلية وبعض المعامل والمصانع التي لها علاقة بخصوصية المنطقة؟ حيث استحوز الحوض القسنطيني على أكثر من 3 ملايين نسمة وبالتالي يستوجب التفكير في تطوير المدن الحالية وتوسيعها وعصرنتها وكذا التفكير في إنشاء مدن جديدة بمواصفات عصرية ومتطورة.

كذلك - معالي الوزير- المناطق الحدودية على الجهة الشرقية والغربية للبلد، أنظر مثلا ارتباط الولايات والمناطق المتواجدة على الحدود مع الشقيقة تونس فهي مهملة وفقيرة وبالتالي يبدو أن ارتباط كثير من هذه الولايات والمدن بالدولة المجاورة أكثر ارتباطا ومساهمتها مع المدن الداخلية وبقيّة المدن الأخرى من حيث - أركز وأركز وأركز - النشاط الاقتصادي والتجاري والخدماتي، وبالتالي إعادة هيكلة هذه المناطق حيث إن الجزائر مقسمة إلى تسع مناطق برامج أي ما يسمى بالمناطق الجهوية الاقتصادية وبالتالي الابتعاد عن المركزية أو فتح المجال لاقتصاد غير متركز.

ونعرف - معالي الوزير - أن هذه المناطق ونأخذ على سبيل المثال برنامج منطقة أو جهة قسنطينة، عنابة، سكيكدة، جيجل، الطارف، ميلة، أم البواقي،

الآنية كما قلت المتوسطة والبعيدة، لهذا العمل الجبار والموجه؟

معالي الوزير، فيما يخص المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT) نعرف بأن علاقة المدن ببعضها البعض في الجزائر بعيدة أو مبعثرة ومتباينة من حيث حجم السكان، النشاط الاقتصادي ضعيف، الزراعة والفلاحة غير متجانسة، أنظر مثلا ماهي المدن التي توجد بين الحدود التونسية إلى غاية قسنطينة؟ ماهي مواصفات هذه المدن على طول أكثر من 200 كلم؟ هي عبارة عن تجمعات سكانية بأحجام مختلفة تفتقر إلى مقومات المدن العصرية والمتطورة، فهل آن الأوان لهذا المخطط أن يولي اهتماما بهذه المدن الصغيرة والمتوسطة وحتى ما يعرف بالكبيرة أي الولايات؟ بتطويرها ورفع مستواها إلى مصاف المدن الكبيرة والجذابة والعصرية، أو التفكير على الأقل في خلق مدن جديدة بمواصفات مضبوطة وعالمية ومتطورة حتى تنقص من التجاذب نحو المدن الكلاسيكية الأخرى، أي الولايات الكبيرة الأخرى.

معالي الوزير، أين هي سياسة المدن الجديدة في الجزائر؟ هذا سؤال كبير وعريض.

في الجزائر لم نعرف بعد ولحد الآن التوجهات الاستراتيجية بالنسبة لنشأة المدن الجديدة أو تطويرها أو خلق ما يسمى بالمدن الجديدة في الجزائر على غرار بعض الدول التي نجحت نوعا ما في تطوير مدنها الجديدة.

كذلك في إطار الربط بين المدن يتضح - معالي الوزير - أن الأساليب المتبعة حاليا هو التركيز بالدرجة الأولى على مناطق الساحل والمدن الساحلية وبدرجة أقل أو في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا وهذا واضح من خلال فتح الطرق السريعة، الطرق المزدوجة، الطريق السيار، مد وتوسيع السكة الحديدية، خلق بعض النشاطات الاقتصادية... إلخ. لكن السؤال المطروح معالي الوزير، يظهر أن مابين هاتين المنطقتين بقيت الأمور وستبقى على حالها من حيث فتح الطرق وتوصيل السكة الحديدية، أنظر مثلا - سأعطي أمثلة يمكن

ورجال السياسة وكل من يهمهم الأمر، مرة أخرى بارك الله فيكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بوناح، فيما يخص السيد عبد الله بن التومي، فقد تقدم بتدخل مكتوب ومكّن السيد الوزير منه وسوف يحظى بالاهتمام الجدير به في رد السيد الوزير الآن أو لاحقا.

أما الآن وبعدما استنفدنا مداخلات كل الزملاء المسجلين، أسأل السيد الوزير هل لديه الجاهزية للرد على الأسئلة التي طرحت أم أنه يرى تأجيل ذلك لموعد آخر؟ تفضل.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بودي بادئ ذي بدء أن أحيي وأشكر صديقي وزميلي السيد خذري فهو صديقي في الحكومة ورفيقي في الميدان على مساندته ومرافقته طيلة كل هذه الأسابيع التي أمضيها بداية من المجلس الشعبي الوطني واللجان ثم مجلس الأمة، إذن له كل التشكرات باسمي الخاص، وباسم أسرة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة على مساندتكم، شكرا جميلا سيدي.

بودي أيضا أن أقدم التحية الخالصة للرئيس الكريم على إدارته المتقنة وعلى متابعته لكل ماجرى من نقاش في هذا الحفل الكريم.

أنا والله مرتاح ومسرور جدا بكل ما دار في هذا المجلس. وددت أن تكون الأسئلة من ناحية العدد أكثر مما جاء في هذا المجال خلال هاته الأمسية ولكنني أعلم أننا سنستدرك هذا إن شاء الله في الأيام والأسابيع المقبلة عندما نتطرق إلى تفعيل هذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع القطاعات والوزارات وأيضا مع الولايات والجماعات المحلية والفاعلين والخواص وبقطع النظر عن بعد المواطنة بالنسبة لهذه القضية.

أكثر من هذا، لقد قلت إننا سنقدم في كل سنة - إن شاء الله - عرض حال على مدى تجسيد وتجديد

سوق أهراس وقالمة هذه الجهة - معالي الوزير- تصنف في خانة الجهة الغابية، الجبلية والفلاحية أي هي عبارة عن حوض غابي، حيواني، حليبي وحبوبي، أنظر مثلا إلى هذه الجهة التي تفتقر إلى الإنتاج الصناعي الواعد، فقيرة من حيث الصناعات التحويلية لأنها تملك المادة الأولية لكن الصناعة التحويلية في جهة أخرى وبالتالي التوجه إلى خلق صناعة واعدة وصناعات تحويلية وكذلك الاهتمام بالتنمية الريفية وتنظيم العمران والتواصل بين هذه المدن والتجمعات السكانية.

قضية السياسة في مجال الحفاظ على البيئة - معالي الوزير- وبصفتكم مختصا ونشهد على ذلك ونعتز بأنكم أوليتم اهتماما كبيرا لمجال البيئة والمحيط ونعرف أن هذا المخطط يعود إلى فضل اختصاصكم ولست أدري لماذا في قضية الزلازل والبيئة رغم الجهود التي بذلتوها لم نر البصمة الواضحة في مجال البيئة والحفاظ عليها، ونعرف أن التوجهات المستقبلية لكثير من الدول والتنظيمات الدولية تراعي جانب البيئة.

نشكركم، على كل فإن الجزائر كانت سباقة بالنسبة لقضية البيئة والمحميات ونعرف بأنها منذ 1983 كانت سباقة لذلك أي قبل 1995 ونعرف بأن التنظيمات تطلب من المناطق المحمية أن تكون على الأقل 10% والجزائر حاليا هي في 20% أي تعدت المطلوب وفي هذا الإطار، إننا نشيد بالجهودات الجبارة التي قامت بها الوزارة وإطاراتها المختصين في الجزائر، لكن معالي الوزير أن الأوان لوضع خريطة زلزالية في الجزائر لتحديد المناطق ذات النشاط الزلزالي الكبير وكذلك الأعاصير والفيضانات حتى عندما ننشئ مدنا وقرى وتجمعات سكانية مستقبلا تكون لدينا دراية بقضية البيئة والكوارث الطبيعية.

هذا ما أردت التركيز عليه - معالي الوزير - في تدخلتي ومرة أخرى أشكركم على هذا العمل ولو فيه نقائص ولكنه بمثابة معلم للتخطيط والعمران في الجزائر وأيضا السكان في الجزائر وهذا بطبيعة الحال سيعود بالفائدة على الاقتصاديين والصناعيين

نحن نتكلم عن السياسة الإقليمية ولهذا طلبت عدة مرات أن يُغير هذا المصطلح، هناك خلط بين صلاحيات هذه الوزارة وصلاحيات وزارة السكن والتعمير، هناك فرق ما بين سياسة تهيئة الإقليم وسياسة ما يسمى بالتخطيط العمراني والهندسة العمرانية، إذن من ناحية الظرف الزمني، فالمخطط المدير والرئيسي لتهيئة العمران جاء لمتابعة التعمير ووضع حد ونوعية التعمير هو يمتد على مدى خمس سنوات في حين أن الظرف الزمني لمخطط تهيئة الإقليم مدته 20 سنة أي ظرف جيل، هذا هو الفرق الأول.

الفرق الثاني بالنسبة للفضاء نحن نتكلم عن الفضاء الوطني والإقليم الوطني والمجال الوطني والتراب الوطني والمكونات الكبرى بالنسبة لهذا الإقليم أي ما يسمى بالساحل والشاطئ والهضاب العليا والجنوب الكبير، والأنظمة المتواجدة داخل هذه المكونات الكبرى في حين أن المخطط المدير والرئيسي للتهيئة العمرانية هو ينحصر وينصر أساسا في المدينة وعلى الحاضرة، إذن هناك فرق في الاختصاص والموضوع والزمن ولهذا بودي أن نرفع هذا الخلط والالتباس حتى نعرف ماذا نريد وماذا نبتغي وماذا نعي وماذا نستهدف وما نريد إنجازه بالنسبة لسياسة تهيئة الإقليم، لم نتقاسم أساسا نفس الفضاء ولا نفس الزمن أو الظرف الزمني، لكن لا ننسى أن هناك ترابطا بطبيعة الحال بين هذا وذلك ولهذا لا بد لكل المخططات العمرانية أو المخططات الاقتصادية والاجتماعية أن تنصهر أساسا في هذا الوعاء الجامع وهو المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

هذا ماوددت أن أقوله لكي أوضح الرؤية والمجال والمدى الزمني بالنسبة للمخططين الإثنين، المخطط الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

هناك سؤال آخر للسيد عباوي، يقول كيف قتم بتصنيف المدن الكبرى؟ لقد لجأنا - بطبيعة الحال - إلى المنهجية المعمول بها في الأمم المتحدة المعروفة التي تتكئ أساسا على إحصائيات الساكنة وبعض

الطاقات حول هذا المشروع وإن شاء الله سنلتقي حول هذا التقييم في السنة المقبلة إن شاء الله حول هذا المشروع الأساسي والهام.

أكثر من هذا لقد قلنا بأننا سنقوم بوضع عملية تحيينية لمراجعة هذا المشروع كل خمس سنوات وهذه أيضا فرصة لكي نستدرك كل ماجرى على المستوى المحلي والوطني والدولي.

لقد قلت إن هذا المشروع له بعد إقليمي ميداني فعلي، نحن سندرس ذلك مع الولايات ونتابع معها كيفية تجسيد المخطط الولائي للولايات الـ 48 ولا يراودني شك أو يداخلني ظن أننا سنلتقي إن شاء الله مع الولايات والمنتخبين المحليين لأن قضية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليست قضية حكومية بل لا بد أن تترجم إلى أرض الواقع مع مشاركتكم ومشاركة كل المنتخبين وأكثر من هذا نحن في طريق تحضير المخططات الجهوية التسعة وسنلتقي في الميدان إن شاء الله مع كل الخبراء والفنيين والجامعيين والجمعيات لنجذر أكثر ونملك أكثر هذه الثقافة حول تهيئة الإقليم.

إذن هناك فرص أخرى سنلتقي فيها - إن شاء الله - حول هذا الموضوع لتعميقه وتوسيعه وتجديره وتمليكه، وما هذه إلا بداية وأمامنا فرص عدة لكي نعطي بعدا فعليا ميدانيا أكثر من هذا ما هذه إلا محاولة جئنا بها في البداية وإن شاء الله بحضوركم معنا ووقوفكم إلى جانبنا ومؤازرتكم ومساندتكم لنا، سنعطي بعدا فعليا ميدانيا حقيقيا لهذا المشروع هذا من جهة؛ من جهة أخرى، بالنسبة لبعض التساؤلات التي قفزت من هذا المجلس الموقر، هناك السيد كريم الذي تساءل حول قضية ماهو الفرق بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وقضية ما يسمى بالتخطيط العمراني؟ كنت قلت مؤخرا بحضور صديقي السيد خذري وأكدت هذا أمام أصدقائنا في المجلس الشعبي الوطني، أن هناك مصطلحا لا يعطي صورة دقيقة بالنسبة لصلاحيات الوزارة أو صلاحيات سياسة الوزارة أو صلاحيات سياسة الحكومة لكي يكون المفهوم دقيقا جدا.

عندما نتكلم عن السياسة العمرانية في الحقيقة

المعروفة «أمبريال أكاديمي وهارفارد اللندنية» وأكثر من هذا هناك توأمة في شكل آخر حيث تمولت الجامعات والمدارس الكبرى في الصين. إذن بدون عقدة أو مركب نقص أقول لابد من بروز جامعات ونخب من هذا المستوى حتى نستطيع أن نرتقي إلى هذا الحجم من التنمية في إطار المنافسة والجادبية.

هناك سؤال آخر لصديقي كريم عباوي حول قضية حجز مايسمي بالكربون؛ هذا النقاش هو نقاش عالمي موجود، هناك الآن أطروحتان اثنتان، هناك فئة من المختصين في الإيكولوجيا وهم مختصون متطرفون بالنسبة لهؤلاء الإيكولوجيين يقولون إن حجز الكربون في الدول التي تنتج البترول والمحروقات يعتبر خطرا وقنبلة موقوتة لهذه البلدان، وهناك أطروحة أخرى بالنسبة للدول التي تنتج البترول تقول لابد أن نقوم بهذه العملية لأنها أساسية ولا بد أن نستفيد أيضا بالاعتمادات التي تعطي لحجز الكربون لأنه يقلل من الانبعاثات والملفوظات الغازية التي تساهم في الاحتباس الحراري.

هناك الآن صراع قوي بين دول الأوبسب والأوبيك بصفة أدق والدول المتقدمة التي تدفع بالنسبة لهذه الأطروحة وتقول بأن تخزين الكربون فيه مخاطر للدول إلى غير ذلك.

إذن أنا بصفتي عضوا في الحكومة منضبط مع حكومتي وكذا مع وزارة الطاقة ومع السياسة الوطنية لكوني على رأس هذه الوزارة.

هذا فيما يخص سؤال السيد كريم عباوي وأريد أن أشكر شكريا جزيلاً على كل ما جاء في كلمتكم الطيبة الموجهة للفريق الذي يعمل معي.

تدخل السيد نور الدين بلعرج جعلني أتساءل هل ما جاء في سؤالكم يدخل ضمن قضية تهيئة الإقليم؟ لأنكم تطرقتم إلى النفايات الصلبة، النفايات المنزلية، مراكز دفن النفايات ولكنني سأجيب - إن سمحتم سيدي الرئيس - على هذا السؤال.

قبل 2002، أي قبل إنشاء هذه الوزارة من قبل

الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية التي تيسر تصنيف المدن هذه إلى مدن كبرى أو أكثر من هذا حواضر كبرى، مدن كبرى، مدن متوسطة، مدن صغيرة ومجمعات، هناك مايسمى باللغة الإنجليزية (Rank Size)، (Rank) بمعنى الصف و (Size) بمعنى الحجم أي مزج بين التصنيف وحجم المدينة مما يعطيها كما قلت منصبها في هذا الهرم المعمول به عالمياً، إذن لم تبتكر شيئاً أو نخلق شيئاً ولم ننشئ شيئاً ولم نفت بشيء، جئنا أساساً لتطبيق ما هو معمول به على المستوى الدولي والعالمي.

بطبيعة الحال أنا معكم السيد كريم، كل شيء يمر على الحواضر وعلى المدن الكبرى والقاطرة المعروفة بالنسبة لأي إقليم هي المدينة والحاضرة والمدينة الكبرى، لأن الابتكار والذكاء ورؤوس الأموال والطاقت بحجمها وقوتها تتموطن أساساً في الحواضر الكبرى وكلما تمر عليها ولهذا فإن المحفز الذي يعطي بطبيعة الحال الوتيرة القوية لهذه القاطرة، يكمن أساساً في هذه الحواضر والمدن ولهذا علينا أساساً إذا أردنا أن نعطي للأقاليم سرعة وقوة ونستدرك ما فاتنا مع الآخرين ونريد أن نربط البلاد بالقاطرة الأخرى لا ننسى أن هناك دوراً فعالاً أساسياً ديناميكياً قوياً بالنسبة للحواضر أحببنا أم كرهنا، هذا لا يعني أننا نتناسى الريف ولا نعطي حقه في إطار الإنصاف والعدالة الإقليمية، حسب الدور الذي يقوم به الريف في البعد الريفي لبلادنا، في هذا الصدد الجامعة لها دور، والمعرفة والابتكار والذكاء كل هذا تمثله النخب التي تتمركز في الحواضر والجامعات ولهذا أشاطركم الرأي أنه لابد أن نخرج بالنخبة من الجامعات ويكون لها مستوى عال في البحث والتعليم والابتكار وفي ارتباطها مع جامعات أخرى في العالم حتى نخلق جسوراً بين الجامعة الجزائرية والجامعات الأخرى وهذا ماتقوم به الصين الآن حيث دخلت في توأمة قوية مابين الجامعات الصينية وهي دولة اشتراكية وأكثر من هذا شيوعية والجامعات الأمريكية والأوروبية

بإزالة هاته المفرغات ولكن لا نستطيع أن نقوم بإزالة 3000 مفرغة على المستوى الوطني، لأن إزالتها ليست بالعملية البسيطة، بل تتطلب دراسة وتقنيات ورغم ذلك انطلقنا في إزالة عدة مفرغات منها مفرغة واد السمار، العملية انطلقت وهي تسير بسرعة قوية، الحمد لله، قسمناها إلى عدة أجزاء جزء منها مفتوح الآن لاستقبال النفايات الصلبة والجزء الباقي هو في حيز التحضير حتى يصبح بعد سنتين إن شاء الله حديقة مفتوحة على 50 هكتارا داخل العاصمة وقس على ذلك ما هو معمول به في سكيكدة وتبسة وتلمسان وورقلة، لقد قمنا ببعث هذه العملية لغلق المفرغات وإزالة هذا الخطر عن المواطنين والمواطنات.

فيما يخص التدخل الثري للسيد لزهاري بوزيد، وسؤاله مشروع يقول: ولماذا اقتضت الحكومة وممثل الحكومة على إيداع ملخص فقط بالنسبة لهذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؟ قلت هناك تحضير لـ 37 كتابا ويتطرق كل كتاب أساسا إلى موضوع ما في قضية تهيئة الإقليم ولكن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي قدمته بهذا الوجه وبهذا الحجم - أي الملخص - إلى مجلس الحكومة كان طيلة 37 جلسة للحكومة، لأول مرة في تاريخ هذه البلاد تطرقت الحكومة طيلة 37 جلسة إلى دراسة مخطط من هذا النوع ولم يُعرف في ذاكرتي وفي تاريخ الحكومة أنها تطرقت في 37 جلسة إلى موضوع من هذه المواضيع.

درسنا هذا المشروع طيلة 37 جلسة ولكن اقتصرنا أساسا على هذا الملخص، لأن كل الكتب الأخرى لا تعتبر إلا وثائق تمهيدية، تحليلية، تحضيرية، أردنا من ورائها أن نثري وناقش في جلسات محلية وجهوية وإقليمية ووزارية طبعا مع الوزارات المعنية قضية الإقليم، ثم خرجنا بالزبدة، وهو هذا المنتج، إذن موضوع القانون هو هذا المشروع بذاته بما فيه المخطوط والمكتوب والعرض البياني بسلالته - كما قلت - 1 على 25 مليون و 1 على 20 مليون، وإذا أردتم فالوزارة جاهزة لكي تسلم القرص المضغوط حول 17 مجلدا وأعطي

فخامة الرئيس - وهو مشكور - التي تتكفل بكاملها، بوزنها وحجمها بقضية البيئة، كانت كل النفايات المنزلية الصلبة تودع في الأرياف بدون أية مراقبة، فجاءت الحكومة بأسلوب جديد، حيث قمنا بوضع مخططات بالنسبة لجمع ونقل ودفن النفايات الآن، لقد قمنا بجرد ومسح ما يفوق 1100 بلدية لديها الآن مخططات في هذا المنوال وقد صنعنا بمعية الولايات والبلديات جهازا قويا في إطار وضع هذه الدراسات ووضع (Engeneering) قوية في هذا الميدان إذ كانت منعدمة تماما في الجزائر والحمد لله لدينا الآن العشرات والعشرات من مكاتب الدراسات التي تبتكر وتتحكم في هذه التقنيات الخاصة بالنفايات الصلبة، جاءنا رأسمال قوي يشغل المئات من الإطارات الشابة والنخبة الجزائرية وأنا أنحني بإجلال أمام هذه القفزة النوعية للإطار الجزائري.

أكثر من هذا لقد قلنا نحن نطلق الطلاق الكبير ما يسمى بالمفرغات والمصبات الفوضوية وقلنا بالنسبة للبلديات والمجمعات العمرانية المتوسطة والصغيرة لا بد أن نسن ونشجع السلطات المحلية بإنشاء ما يسمى بمفرغات مراقبة هذا هو المعمول به الآن على مستوى معظم البلديات.

بالنسبة للمدن الكبرى والحوضر الكبرى لا بد أن نتوجه إلى إنشاء ما يسمى مراكز لدفن النفايات، هي تقنية معمول بها سواء في أوروبا أو كل الدول المتقدمة والحمد لله هناك الآن مكاتب دراسات تقوم بوضع هذا التصور والمعينة، أيضا هناك عدة شركات جزائرية تخصصت في هذا الميدان وهي تنجز بكل ابتكار وجدارة وقوة هذه المراكز لدفن النفايات، إذن هناك خطوة عملاقة لإعطاء استقلالية بالنسبة للدولة الجزائرية والطاقت الجزائرية في ميدان ما يسمى بالنفايات الصلبة ووسعنا هذا الأمر أيضا إلى النفايات الصناعية؛ والسؤال ليس بمطروح فلا أريد أن أثقل كاهلكم بالتطرق إلى قضايا ليست لها صلة بهذا الموضوع.

جاء أيضا في نفس القفزة من طرف صديقي السيد بلعرج تساؤل حول المفرغات والمصبات الموجودة، نحن بالموازاة قررت الحكومة أن تقوم

لا محالة في طاقات متجددة، أنا أعرف مثلا البرازيل، زرت هذا البلد كمتربص في 1970 ويرجع الفضل للسيد العقبي الذي كان أمينا عاما لوزارة الداخلية وهو من أوفدني إلى البرازيل، آنذاك لاحظنا أنهم يستعملون الطاقات المتجددة من (Betterave) و (Sugar)، وسيارات (Volkswagen) التي كانت تنشأ في مصانعهم حيث كانت تسير وتتحرك بالطاقات البيولوجية، آنذاك لم نع كل الوعي ما شاهدناه ولهذا أصبح البرازيل اليوم عملاقا لأنه كانت له نظرة استشرافية ومع هذا فالبرازيل لديه مخزون من المحروقات لا يستهان به أبدا ولكن الاستشراف والنظرة البعيدة هما الأساسيان.

قلت إن الطاقة وتكنولوجياتها من الرهانات الأساسية لا نستطيع أساسا أن ننسى أن هناك بيوتكنولوجي ونبوتكنولوجي وعلم الليزر وكثير من العلوم؛ وللجزائر أيضا طاقات ولو كانت متواضعة ولكن لا بد أن نفتح نافذة لجلب هذه الطاقات والتحكم فيها بطاقتها ونقفز إلى فناء الكبار، هذا شيء أساسي ويتم ذلك عن طريق الجامعة والطاقات المتواجدة ولسنا أغبياء في هذا الميدان، لدينا طاقات معروفة.

فيما يخص الرهان الآخر وهو عدم الأمن أصبح هذا مفروغا منه والتهديدات معروفة وكل ما يجري هنا وهناك وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد أن ندرج في عملنا هذا البعد الأساسي لأنه مرتبط بسيادتنا والجزائر ليست في منأى أو في مأمن، كما أن الجزائر ليست مهددة بالنسبة لهذه الفرضية أو السيناريو الأساسي، إذن لا بد أن ندرج هذه القضية بكل أبعادها من استعمال الطاقة النووية إلى طاقات أخرى بيولوجية، هذا أيضا لا بد أن ندرجه في تكهاناتنا.

هناك قضية ما يسمى بالأزمة الإيكولوجية، هذه الأزمة موجودة الآن بقطع النظر عن قضية تغير المناخ وهو موجود بقوة أقول بقوة في هذا التقرير لأنه من المخاطر العشرة التي تطرقت إليها أساسا أو بالأحرى تطرقنا إليها.

إن الأزمة الإيكولوجية تهدد العالم كله ولا يوجد

أوامر للفريق الحاضر هنا لإفادة كل من يريد أن نسلمه إياه.

بالنسبة لقضية لماذا تتكلمون عن الصين والهند؟ نحن قلنا في هذا المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هناك رهانات وطنية ورهانات دولية وعالمية، الكل يعرف أن الجزائر ليست بجزيرة ودخلت في إطار علاقات وتدويل وشمولية وعولمة أردنا أم كرهنا.

وقلنا بالنسبة للرهانات الوطنية لقد قمنا بتعريف رهان أول وهو وصول أجيال قوية من طالبي الشغل إلى السوق الجزائرية، هذا رهان أساسي لا مفر منه، الرهان الثاني قلنا نحن على أبواب تفتح أو انفتاح الجزائر على الأسواق العالمية ولا نستطيع أن ننكر هذا، نحن لا نتكئ على سياسة دعامة، وانطلاقا من هذا قلنا هناك رهانات دولية، ماهي هاته الرهانات الدولية؟

الرهان الأول، لا بد ألا ننسأه وهو رهان وطني، إن التعمير السريع بالنسبة لبلادي لا مفر منه، 65% من المواطنين يقطنون الآن في المدن وسيصلون إلى 85% في 2030.

إذن وصول 14 مليون أو 15 مليون مواطن سيقطنون المدن وسيزدادون إضافة للذين يقطنون المدن في العالم، علينا أن نحضر أنفسنا لأنه يتطلب مناصب شغل، خدمات، مرافق ومنشآت وعلى المدينة أن تحضر نفسها لهاته الصدمة القوية إذا أردنا ألا نصل إلى ما وصلنا إليه الآن بعدم تحضير المدن مع وصول هاته الأجيال بتطلعاتهم ومتطلباتهم، فهذا رهان قوي وعالمي، إفريقيا وصلت منذ بضعة أيام إلى 1 مليار وستصل إلى مليارين في 2030، أنستطيع أن نكف النظر والبصر عن هذا الرهان الأساسي؟ أقول لا، لأننا نريد في إطار هذا المخطط أن نستشرف ما يجري في هذا البلد وفي العالم ولو كان بعيدا ولو كان في الصين، «واطلب العلم ولو في الصين» هذا شيء أساسي.

بالنسبة للرهان الوارد المائل الذي يعتبر أساسيا وهو قضية الطاقة لكن على مدى عشرين سنة علينا أن نودع الطاقة الآتية من المحروقات وندخل

الموارد الأساسية وبالخصوص الطبيعية الهشة غير القابلة للتجدد، لأنها ملك للأجيال المقبلة، هذا شيء أساسي، البعد الثاني هو التوازن ما بين المركبات والمكونات، التوازن وما أدراك ما التوازن، لا بد أن نحول بالتدرج الأنشطة، لإعطاء جاذبية أكثر للمناطق الداخلية للبلاد بدون أن ننسى أن نثبت الذين يقطنون هذه المناطق في الهضاب والجنوب، هذا أساسي؛ البعد الثالث وجود التنافس القوي على حدودنا، دخلنا هذا التنافس والسؤال المطروح، هل نريد أن نصبح سوقا مفتوحة لبضائع الآخرين ومفرغة ومصبة لها أم نجتهد لكي نفتح فضاء للجزائر في الفضاءات الإقليمية الأخرى المجاورة وغير المجاورة؟ هذا رهان وقلنا إن التنافسية بالنسبة للأقاليم لا بد أن تؤدي ببعض الأقاليم التي تبقى متأخرة إذا ما قارناها ببعض الأقاليم التي لديها مؤهلات اقتصادية واجتماعية وطاقات، هذه سنة وبالتالي لا بد أن نستدرك الوضع بالنسبة للأقاليم.

في إطار الإنصاف والعدالة، يوجد باب واسع وشاسع وطويل ومفصل يتكلم بقوة عن قضية الإنصاف لأننا نؤمن بأنها من القواعد النوفمبرية والمبادئ المعروفة منذ 1954 وأن الأساس هو بطبيعة الحال التوازن والتنمية والتنافس ولكن فوق هذا لا بد من العدالة والإنصاف.

هذا ما جاء في مخطط تهيئة الإقليم وقلت في كلمتي منذ حين يوجد مخطط خامس وهو ما يسمى بالديمقراطية والشورى وإشراك المواطنين لبناء عمل مشترك وأعطينا ضربة فاتحة لإشراك المواطنين مهما كانوا لإعطاء بعد ديمقراطي ومنهجية مبنية على التشاور لمخطط تهيئة الإقليم، وقلنا لا بد من خلق تلك العلاقة التي فصلها وكسرها الاستعمار ما بين الإقليم المحلي والمواطن لندخل في قلبه أو نقوي في فؤاده حب الوطن والإقليم والمنطقة فيصبح يدافع عنها لأنه يعشق هذه المنطقة، هذا هو الأساس.

فيما يخص المندوبيات فهي قضية إدارية الآن لا وجود لوزارة تهيئة الإقليم على المستوى المحلي،

مناعة لهذه الأزمة وبالتالي لا بد أن ندرجها ونترجمها إلى تراجع في الموارد المائية وتراجع بالنسبة للتربة والغطاء والأنظمة إلى غير ذلك، فهذا الرهان قوي فيما يخص هذا الموضوع كذلك قضية الهجرة فهي رهان قوي على المستوى العالمي لا بد أن ندرجه وهي تطرق أبوابنا في الساحل وفي الجنوب، سيادة الرئيس يعرف أكثر مني أن هذه القضية تستدعي رهانات قوية والجزائر الآن تحضر نفسها لهذه الرهانات.

هناك أيضا عدة قضايا من بينها أن العالم كان يركز قواه أساسا أو قاعدته الأساسية كانت موجودة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أما الآن فقد تغير المحور وأصبح آسيا وأصبح الآسيويون في تطور أكثر فأكثر، فهل نستطيع أن نكف البصر عن الصين؟ أعطيك مثلا واحدا يوجد الآن 3 ملايين سائح صيني في مدة خمس أو ست سنوات وسيصلون إلى مائة مليون سائح، السؤال المطروح على اقتصاد السياحة، هل ننسى أو نتناسى هذا؟

سؤال آخر سيدي، الدولار الآن هو العملة الأقوى ومن يدري لعل غدا تكون العملة مشتركة بين الدولار والين أو أكثر من ذلك لم لا هيمنة الين كما هو يهيمن الآن بصفة غير مباشرة على الاقتصاد الأمريكي؟! ولهذا كان من باب الوضوح والصراحة والاستشفاف والاستشراف أن ندرج هذا البعد الجديد بالنسبة للتوازنات الإقليمية العالمية، هذا هو الأساس وليس من باب الكماليات أو التنظير ولا محبة في الهروب إلى الأمام، جئنا بهذا لأننا نعتبر أساسا أن القضية أساسية.

فيما يتعلق بالإنصاف وما أدراك ما الإنصاف، ياسيدي إذا تابعت ماقلته تجد أنني قلت: هناك أربعة أركان أساسية:

الركن الأول: أو الخط الأول تتولد عنه عدة برامج ميدانية وهو ما يسمى بالاستدامة والتي لا بد أن نترجمها في كل برامجنا ولا مفر منها، من المحلي مروراً بالمواطن إلى الحكومة، استدامة الموارد واقتصاد الموارد وأيضا الترشيح في استعمال هذه

الغاز والكهرباء والاتصال والمواصلات إلى غير ذلك من العمليات، فالأمور تسير على مايرام ونحن لانريد أن نقوم بعملية استعراضية لإشباع الآخرين ولكن نريد أن نمشي على مراحل، مرحلة بمرحلة وخطوة بخطوة حتى نصل إلى المستوى المنشود. هذا فيما يخص المدن الجديدة، فيما يتعلق بالإنصاف والعدالة الاجتماعية التي تطرقت إليها، هناك في مناطق، قوس هس ينطلق من غليزان ويمر على كل الهضاب العليا مرورا بالمناطق التي ذكرتها من تبسة ومسكيانة إلى غاية جيجل، معروف إذا قارناه حسب المقاييس الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى المناطق الأخرى هناك انقسام واختلالات وفرق مابين المقاييس الاجتماعية والاقتصادية لكن جاء في الخط الرابع استدرار لهذه المناطق فنحن نصب في قلب انشغالكم سيدي الرئيس وسيدي عضو المجلس.

بخصوص السؤال المطروح الأخير حول المخاطر الكبرى، أقول المخاطر الكبرى عشرة لكننا لا نتفطن إليها حتى تزلزل الأرض، ولهذا قلنا لا بد من معاينة الإقليم كله ولا بد من وضع بصفة دقيقة خريطة لنعرف المناطق المهدة بالمهددة بالفيضانات من تلك المهدة بالزلازل وتلك المهدة بالمخاطر الصناعية الخطيرة جدا، لمنعها من التموطن والتموقع ونحميها ونحمي المواطنين من جراء هذه العملية ثم نقوم أيضا بوضع استراتيجية للتدخل السريع إذا اقتضى الحال وكتب القدر هذا هو الأساس، أشكر سيدي على تفضلك لإلقاء هذه الأمثلة التي يسرت لي أنني جئت بما جئت لأجله والله هو موفق.

السيد عبد القادر بن سالم تكلم في بعض القضايا ولكن أعود للسيد زهاري بوزيد وكمال بوناح اللذين تطرقا إلى فضاءات البرمجة، قلت وأؤكد وأكرر أن فضاءات البرمجة ليست وليدة التقسيم الإداري الجديد ولا تعتبر هيئات أو مؤسسات جديدة والأمر لا يتعلق بإعادة هيكلة الولايات في إطار مؤسساتي بل الهدف هو التفعيل والتنسيق قصد الوصول إلى تشاور حول مشاريع مشتركة

أما مديرية تهيئة الإقليم فهي تابعة لوزارة المالية والأمر بالصرف هو الذي يأمر بالعمل والفعل علما أن الأمر بالصرف هي وزارة المالية، إذن قلنا لا بد من وجود وزارتنا على المستوى الإقليمي والمحلي لتمير هذه السياسة على المستوى الميداني وعلى المستوى العملي هذا ماوددنا فعله بدون خلط بين هذا وذاك.

فيما يتعلق بتدخل السيد كمال بوناح وسؤاله حول المدن الجديدة أريد أن أطمئن أن السؤال مطروح طالما تكلمنا عن المدن الجديدة ولكن ماقمنا بإنجازه من مدن جديدة كان بدون أي قانون والواقع والنتيجة تعرفونها أحسن مني وأنت ابن قسنطينة.

بالنسبة للمدن الجديدة لدينا منهجية وللحكومة منهجية وللرئيس منهجية علمية سياسية؛ قلنا في البداية لا بد من وضع مخطط أو تصميم للمدينة الجديدة انطلاقا من الوظائف التي نريد أن نسندها للمدن الجديدة ماذا نريد أن تكون سيدي عبد الله؟ أم أننا ننطلق في بناء مدينة بدون معرفة وظائفها في إطار الهرم العمراني الحضاري الجزائري؟! إذن لا بد أن نحدد الوظائف، ثم نضع المخطط أو مايسمى بالمصمم هذا بدوره ينقسم إلى عدة مراحل: المعاينة، السيناريوهات، الرهانات، الخطوط العريضة ثم يأتي البعد الإنجازي الحقيقي الهندسي وهذا أساسي، لكنه يتطلب شيئا من الوقت، وانطلقنا في العملية منذ سنتين ونحن على وشك الانتهاء من التصميم والتخطيط، الحمد لله، بالنسبة للمدن الجديدة، وأكثر من هذا إذ انطلقنا في إفادة هذه المدن الجديدة بكل ما يربطها بالمدن الأخرى كالطريق السيارة، السكة الحديدية، الماء وهو أساسي في تحويله من كدية أسردون إلى بوغزول والسكة الحديدية من بومدفع إلى الجلفة مرورا ببوغزول وأيضا الطريق السيارة الذي هو بصدد الإنجاز انطلقنا من المدية والجلفة من الجانب الآخر، هناك عملية تواصل في إطار هذه الشبكة، وأكثر من هذا فقد انطلقنا في عملية تهيئة المنطقة بإنجاز الطرق والجسور والأنفاق ووضع شبكة

وسطي فنخرج بنظرة عن المخطط المحدد بمدة خمس أو ست أو سبع سنوات كما كان سابقا ولا نقفز قفزة بطول خمسين سنة فنذوب، بل نثب وثبة معقولة وسطية لمدة عشرين سنة أو عمر جيل وبطبيعة الحال كل خيار لديه سلبيات كما فيه إيجابيات ونستطيع أن نتكلم حول هذه القضية لسنوات لكن قضية الزمن هي قضية اختيار ومن أحسن الاختيارات المفتوحة أمامنا.

هذا ما وددت أن أقوله سيدي الرئيس، أستسمحكم إن أطلت ولكن أظن أن سخاءكم يسر لي ما أخذته من وقتكم أيها الإخوة أعضاء المجلس الموقر.

هذا المخطط جاء ليرتب وينظم ولم يأت بديلا لمخططات أخرى، جاء لينسق ما بين المخططات الموجودة ولا يخلف أي مخطط آخر؛ ولهذا لم يتطلب أموالا باهظة أو إضافية، بل يريد باحتكام وجدارة أن يقتصد ما هو موجود ليوافق ما بين العنصر البشري والعنصر المالي في إطار ما يسمى بالحاكمية، هذا ما وددناه من خلال هذا المخطط.

تكلمت عنك السيد العقبي عفوا وقلت إنك من أوفدني إلى البرازيل، ثم تفضنت أنه فيه طاقة جديدة يوم كنت تشغل منصب أمين عام في وزارة الداخلية مع السيد عبدي رحمه الله، شكرا.

قلت بأن الموارد البشرية متوفرة والموارد المادية موجودة لم يبق لنا إلا أن نفعل هذا المشروع في إطار عملية مشتركة ما بين الحكومة والمجلس، ما بين الهيئة التنفيذية والهيئات المحلية، ما بين المنتخبين الوطنيين والمنتخبين المحليين، ما بين السلطات الرسمية والمجتمع المدني والمواطنين وإن شاء الله سنعمق هذا الطريق وسنؤمن هذا المسعى والمسلك في الأيام المقبلة.

إيماني أن الجزائر لم تصل إلى خط اللاراجوع بالنسبة لتهيئة الإقليم، بل نحن في منعرج عالمي ومنعرج وطني، هناك فرصة بالنسبة للعقد المقبل في أننا نستطيع أن نرجع القطار والقاطرة إلى السكة الحقيقية، هذا إيماني و يقيني، أنا لا أظن أننا خرجنا من السكة ولكن أظن بموجب وجود هذا

بين ولايات متجانسة ومتجاورة لديها مشاكل مشتركة، فمثلا ولايات تريد أن تنجز سويا سدا فتشترك فيما بينها لأنه يورد المنطقة ككل، وبالتالي تستطيع أن تجتمع حول هذا المشروع؛ ونفس الشيء بالنسبة للطريق السيار أو مشروع ربط المدن فيما بينها وبين الولايات وهذا ما لا نستطيع أن نقوم بفعله نظرا للصلاحيات الإدارية المحدودة لدينا الآن، علينا أن نخرج من هذا الفضاء، ونجتمع حتى تصبح هذه الفضاءات فضاءات مشتركة انطلاقا من مشاكل مشتركة للإتيان بحلول مشتركة.

هذا ليس بمنهج مؤسساتي جديد أو إداري، لا نريد أن نمس بالدستور ولا بالقوانين إنما جئنا لنهيهء الولايات حتى نشترك في «تويزة» للخروج بحلول لصالح الجميع، هذا هو السبيل والمسعى لا خلفية وراءه، صدقوني!

أشكر السيد عبد القادر بن سالم على طيب لسانه وألفاظه وهذا من طيبة أخلاقه وفضائله، تحدث عن العوائق والسؤال المطروح يقول بكل صراحة لماذا عشرون سنة؟ سؤال مشروع فعلا لماذا ليس خمس عشرة سنة أو خمسون سنة أو ستون سنة؟ أكلمكم بكل صراحة، هذا ليس هروبا إلى الأمام لو قدرناها بخمسين سنة لقليل لي هذا ابن مجنون! والآن يقال في الصالونات إن هذا الوزير يريد الهروب إلى الأمام ويتكلم عن عشر سنوات (أحييني اليوم واقتلني غدوة) إلى أين هو ذاهب؟ ماذا يريد بالضبط؟ إنها مجرد نظرية..! إلخ، هناك عدة انتقادات صدرت وموجودة وحتى التعقيم موجود ومشروع؛ وحتى لا ندخل في النظريات قلنا من الصعب أن نعرف ما هو آت بدقة أو ماذا سيأتي بعد ثلاثين أو أربعين سنة من ناحية التكنولوجيات، هل يوجد خبير على المستوى العالمي يعرف التكنولوجيات التي ستطرأ بعد خمسين سنة، هل هناك خبير مالي يعطينا مقدار تكلفة الميزانية المالية على مدى خمسين سنة؟ هل يوجد نبي يستطيع أن يتنبأ بما سيطرأ خلال الخمسين سنة المقبلة؟ هل هناك رسول؟ ولهذا قمنا بإيجاد حل

المخطط وبمؤازرتكم ومساندتكم إن شاء الله علينا أن نتفادى ونتجنب كل طريق ضللناه في الماضي بالنسبة لتهيئة الإقليم، ونحن نعرف أن هذا المخطط جاء محمولا في إطار القانون والقانون ظل السلطان في أرضه، أشكركم شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على الردود الإضافية التي أتى بها للرد على الأسئلة، لقد قال: «إنني أظلت» والواقع أن أهمية الموضوع وتشعبه وكذلك حساسية الأسئلة التي طرحت تستوجب وقتا أطول، أرى أنه من المفيد أن يعود السيد الوزير مرة ثانية أمام اللجنة ليسلط مزيدا من الضوء على القضايا التي طرحت في هذه الجلسة وأعتقد أنه سوف يلبي هذه الدعوة.

شكرا للزملاء على تدخلاتهم، نستأنف أشغال المجلس يوم الثلاثاء على الساعة التاسعة صباحا؛ أقول التاسعة صباحا؛ وليس التاسعة والنصف كما كان مبرمجا لأننا مطالبون أن ننهي أشغالنا قبل منتصف النهار؛ ولهذا فالبدء على الساعة التاسعة يكسبنا بعض الوقت ويمكننا من إعطاء الجلسة والموضوع الأهمية التي يستحقها، موضوع الجلسة سيكون مخصصا لعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بمهن الخبير والمحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الثلاثين مساء**

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 11 جمادى الثانية 1431
الموافق 25 ماي 2010

لتقديم مشروع القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

قبل عرض نص هذا القانون أود أن أتوجه بتشكراتي الخالصة إلى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وإلى أعضاء اللجنة على العمل الممتاز المنجز ومساهماتهم في النقاش حول تطوير وترقية مهنة المحاسب هنا بالجزائر.

مشروع هذا القانون الذي تم إعداده من طرف الحكومة قد تمت المصادقة عليه كما تعلمون من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 16 ماي 2010؛ هذا الإصلاح الذي اقترح من طرف دائرتي الوزارية والذي كان منتظرا منذ وقت طويل في ظل احتميات الاستقرار وترقية مهنة المحاسب بتحسين تنظيمها وتكييف النصوص التي تسيروها والتي لم تعرف منذ نشرها أي تغيير يذكر منذ حوالي 20 سنة.

إن تجديد هذه الأحكام القانونية والتنظيمية المسيرة لمهنة المحاسب التي باشرت السلطات العمومية قصد تعزيز وترقية هذه المهن الاقتصادية واستنادا إلى القواعد التي تسمح لها بالاستجابة للاحترافية وللمتطلبات المنتظرة منها والمشاركة في تطوير الاقتصاد والتجارة والاستثمار ومنح مصداقية المعلومات الاقتصادية والمالية الصادرة عن المؤسسات.

إن إصلاح الإطار القانوني المسير لمهنة المحاسب تبرره على الأقل ثلاثة أسباب هي:

– يتعلق السبب الأول بضرورة استقرار المهنة والتي عرفت بعض الأزمات الداخلية للاختلالات التي مست بمصداقيتها ونوعية خدماتها.

– يتمثل السبب الثاني في أن النصوص المحددة للالتحاق بالمهن المحاسبية وتنظيمها وممارستها قد تجاوزها الزمن وتطلب تحيينها قصد الأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والمالي الداخلي وكذا نتائج العولمة على بلادنا.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد كريم جودي، وزير المالية؛
– السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة السابعة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بممثلي الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

وعليه وبناء على ما هو متضمن في كل من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد وزير المالية لكي يتقدم بعرض مشروع القانون المذكور أعلاه.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنه لشرف عظيم أن أخاطب مجلسكم الموقر

النصوص التطبيقية قد منحت الاستقلالية التامة لمهنة المحاسبة وقوانينها المنظمة نصت لا سيما على إنشاء مصف وطني مسير من طرف المجلس جمعت به ثلاثة أصناف مهنية وهي: الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد نظرا لقلة عدد المهنيين آنذاك.

إسناد مهام المصلحة العامة للمصف الوطني مثل منح أو سحب الاعتماد، رقابة المهنة ومسك جدول المصاف وتكوين الخبراء المحاسبين ومتابعة الخبراء المحاسبين المتربصين أو وضع مجالس جهوية حسب المعايير المحددة من طرفهم.

تعيين ممثل السلطات العمومية لدى مجلس المصفي حيث يلتزم فقط بالحضور في اجتماعات المجلس دون التمتع بالصوت التداولي، غير أن سير المجلس عرف اختلالات وانحرافات كثيرة منذ سنة 2002 ترجمت بتأخر كبير في منح الاعتمادات بسبب متابعات غير منتظمة للطلبات، نشر غير منتظم ونقائص في جدول النقابة الوطنية، غياب برامج التكوين، تأثير غير كاف للخبراء المحاسبين المتربصين ومحافظي الحسابات، تطبيق أخلاقيات المهنة القادمة والمحترفة عن المعايير الحالية لمراجعة الحسابات، عدم وجود رقابة على النوعية المهنية للخدمات، ووضع المجالس الجهوية حسب المعايير غير المقننة وغير المقبولة من طرف الجميع.

ويعود مصدر هذه الاختلالات إلى حد كبير إلى النقائص الموجودة في النصوص التي تسير هذه المنظمة والتي تتلخص في النقاط التالية:

- جمع كل الأصناف المهنية في منظمة واحدة.
 - ضبط المهنة من طرف المهنيين أنفسهم مستبعدا بذلك أي تدخل محتمل للدولة.
 - تفويض لمجلس النقابة امتيازات السلطات العمومية كمنح الاعتمادات وتكوين المهنيين.
 - نقص التلاؤم مع تطور معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات أدى إلى المس بمصداقية تدقيقات محاسبية منجزة من طرف المهنيين.
 - فتح المهنة للأشخاص خارج الاختصاص.
- ثانيا: أما بخصوص إيجابيات وأهداف نص هذا

- ثالثا وأخيرا يتعلق هذا السبب بالإجابة على مسألة تسجيل مهنة المحاسبة الجزائية في محيط دولي، حيث إن أغلبية البلدان بما فيها البلدان الأكثر ليبرالية تعتمد على الضبط الذاتي للمهنة وإعادة تهيئة تشريعاتها بعد الفضائح المالية والإفلاس الذي مس المؤسسات فأعدت النظر في مسؤولية المهنيين المحاسبين.

إن إعادة التهيئة قد أدخلت من جهة إشراف السلطات العمومية على هذه المهن ومن جهة أخرى أسست حق الرقابة على معايير العمل وأداء المهام وذلك لتأمين اقتصادها وحماية المهنيين المحاسبين التابعين لها من المنافسة العالمية التي يمكن أن تكون مضرّة بها ونتيجة للأخطاء في تطبيق الحلقيات المكيفة والشفافة بهذا الخصوص.

إن نص القانون المطروح أمامكم للمصادقة عليه هو نتيجة مشاورات طويلة وموسعة مع الأطراف المعنية لا سيما مهنيي المحاسبة فقد قررت الأغلبية أنه يهدف إلى الحفاظ على المهنة.

سيدي الرئيس، السادة الأعضاء، اسمحو لي قبل عرض نص هذا القانون الذي يوجد بين أيديكم أن أعطيكم نبذة سريعة عن الجهاز التشريعي الحالي الذي ينظم مهنة المحاسبة لتبرير نقائصه ولمس ضرورة إصلاحه.

أولا: فيما يخص الإطار التشريعي والتنظيمي الحالي وضرورة إصلاحه، لقد كان الأمر رقم 71-82 المؤرخ في 27 ديسمبر 1971 يحكم مهنة المحاسبة إلى غاية سنة 1991 حيث أدى إلى تأسيس مجلس أعلى للمحاسبة تحت وصاية وزير المالية ومن صلاحياته التكفل بضبط المحاسبات وضمان متابعة وتكوين مهنتي المحاسبة ومنح الرخص وذلك لممارسة مهنتهم.

وابتداء من سنة 1991 استفادت مهنة المحاسبة في إطار الإصلاحات الاقتصادية المبادر بها منذ سنة 1988 من إعادة تنظيم جديد محدد بموجب القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. إن أحكام هذا القانون وكذا

– ممارسة مهنة محافظ الحسابات.
 – ممارسة مهنة المحاسب المعتمد.
 – شركة الخبير المحاسبية ومحافظي الحسابات والمحاسبين.
 – مسؤولية الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.
 – حالات التنافي والموانع.
 – أحكام مختلفة.
 – أحكام انتقالية والأحكام النهائية.
 رابعاً: وفيما يتعلق بالنصوص التطبيقية للقانون وقبل إتمام عرضي لهذه النقطة أود تنبيهكم أن الأحكام التنظيمية ملزمة لتطبيق هذا القانون وهي تتضمن مراسيم تنفيذية متعلقة بأولاً:
 – إنشاء لجنة خاصة قصد تحضير انتخابات مجالس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 ثانياً: تشكيل وتنظيم المجلس الوطني للمحاسبة وقواعد سيره.
 ثالثاً: صلاحيات وتشكيل لجان المجلس الوطني للمحاسبة.
 رابعاً: صلاحية تشكيل المجلس الوطني والمجالس الجهوية للمصفي الوطني للخبراء المحاسبين وقواعد سيرها.
 خامساً: صلاحيات تشكيل المجلس الوطني والمجالس الجهوية للغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات وقواعد سيره.
 سادساً: صلاحيات تشكيل المجلس الوطني والمجالس الجهوية للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وقواعد سيرها.
 سابعاً: شروط وكيفيات سير التربص المهني الإجباري للمتربصين ورواتبهم.
 ثامناً: إنشاء معهد التعليم المتخصص لضمان التكوين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات.
 تاسعاً: الشهادات الجامعية التي تسمح بالالتحاق بمعهد التعليم المتخصص أو بالمعاهد المعتمدة من

القانون أمام هذه الوضعية من الفوضى التي مست بمصادقية الدولة قررت السلطات العمومية إعادة النظر في الإطار التشريعي الحالي من أجل وضع تنظيم جديد للمهنة وضمان التنسيق بين المهنيين وممثلي الدولة.
 تنص هذه القواعد الجديدة لا سيما على إنشاء ثلاث منظمات مهنية وهي المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، غرفة وطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 – التنسيق بين أعمال المنظمات المهنية الثلاث والإدارة العمومية.
 – منح الاعتمادات، اعتماد ممارسة المهنة المحاسبية من طرف الدولة، الرقابة النوعية المهنية وتقنية أعمال الخبراء، المحاسبين ومحافظي الحسابات.
 – التكفل بالتكوين المنعدم حالياً للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف معهد التعليم المتخصص تحت الوصاية المشتركة بين وزارة المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
 – التكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزارة المكلفة بالتكوين المهني أو المؤسسات المعتمدة من طرفها.
 – منع ممارسة مهنة المحاسبة من طرف المهنيين الأجانب.
 ثالثاً: وفيما يخص محتوى مشروع القانون قصد تبين تنظيم جديد لمهنة المحاسب والقواعد التي تنظم التحاقهم وممارستهم للمهنة من الآن فصاعداً، فإن مشروع القانون والذي تعتبر أهميته بالغة سواء بالنسبة للمهنيين الحاليين أو بالنسبة للشباب المتخرجين الجدد لممارسة هذه النشاطات مهيكلاً في الباب 12 كما يلي:
 – الأحكام العامة والمشاركة لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمعتمد.
 – المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.
 – ممارسة مهنة الخبير المحاسب.

طرفه.

عاشرا: صلاحيات ممثل وزير المالية في المجلس الوطني للمصفي من خبراء ومحاسبين والمجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

أحد عشر: شروط تعيين محافظ الحسابات. إثنا عشر: المعايير، التقرير وكيفيات وآجال إرسالها للجمعيات العامة وكذا لغير المعنيين.

ثلاثة عشر: مهمة ممارسة محافظ الحسابات في حالة تعيين العديد من محافظي الحسابات في كيان واحد.

أربعة عشر: شروط وكيفيات اعتماد خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين. خمسة عشر: الشروط والمقاييس الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

سنة عشر: درجات أخطاء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والعقوبات التي تطبقها.

سبعة عشر: تنظيم - لصفة انتقالية في فتح فترة أقصاها سنتان - امتحان للخبراء المحاسبين المتربصين الذين أكملوا تربصهم وهم حاصلون على شهادة نهاية التربص.

أشكركم على حسن انتباهكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على تقديمه لمشروع القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليتلو على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حوله.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 17 ماي 2010 تحت رقم 25/10.

وبناء على ذلك، وبدعوة من رئيسها السيد أحمد حنوفة، عقدت اللجنة جلسات عمل درست وناقشت خلالها النص المحال عليها، حيث استمعت يوم الأحد 16 ماي 2010 للسيد محمد حمدي الأمين، رئيس المصفي الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، ثم استمعت صباح يوم الأحد 23 ماي 2010 إلى عرض حول نص القانون قدمه ممثل الحكومة وزير المالية السيد كريم جودي، بحضور السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

وقد سمحت هذه الاجتماعات للجنة بتسليط الضوء على مختلف الأحكام والتدابير التي تضمنها نص القانون وكذا الأهداف المتوخاة منه .

تقديم نص القانون

تخضع مهن المحاسبة، في الوقت الراهن، لأحكام القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث صدر هذا القانون لتكييف المنظومة القانونية مع المحيط المؤسسي الجديد الذي أفرزته الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 ولاسيما منها تلك المتعلقة باستقلالية المؤسسات الاقتصادية، ومن بين أهم الإجراءات المتخذة حينها:

- رقابة حسابات المؤسسات الاقتصادية من طرف مهنيين يتمتعون بالاستقلالية في تأديتهم لمهامهم.

- إحداث منظمة مهنية وطنية، تحت إدارة مجلس،

- تحديد كيفية تشكيل هذه الهيئات المهنية ومهامها وسيرها وتنظيمها.

- تحديد الشروط القانونية لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد.

- التعريف بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد وتحديد المهام المتصلة بكل مهنة.

- إسناد صلاحية منح الاعتمادات المهنية لوزير المالية.

- رقابة وزير المالية لنوعية أشغال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين من الناحيتين المهنية والتقنية.

- تحديد شروط وكيفيات ممارسة مهن المحاسبة في إطار شركات مهنية تدعى - حسب الحالة - إما شركة الخبرة المحاسبية أو شركة محافظة الحسابات أو شركة المحاسبة.

- تحديد قواعد إقامة المسؤولية المهنية لمحافظ الحسابات والخبير المحاسب والخبير المعتمد وكذا الأحكام التأديبية المتعلقة بها.

تكفل وزارة المالية، من خلال مؤسسة تعليم مختصة، بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، في حين يبقى تكوين المحاسبين المعتمدين من اختصاص مؤسسات التكوين المهني.

تحديد حالات التنافي والموانع التي تحول دون مزاوله إحدى مهن المحاسبة، بصفة مؤقتة أو دائمة، وإلى بعض الواجبات المهنية.

تحديد الأحكام المتعلقة بالتأمين من المسؤولية المدنية وأحكام التربص المهني.

مناقشة نص القانون

قصد الحصول على المزيد من التوضيحات بشأن مختلف التدابير التي تضمنها نص القانون، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه السيد وزير المالية، ممثل الحكومة وطرحته عليه بالمناسبة جملة من الأسئلة والانشغالات.

عرض السيد وزير المالية، ممثل الحكومة أوضح السيد وزير المالية، ممثل الحكومة أن

تجمع الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين.

- تولي المنظمة الوطنية مهمة تنظيم مهن المحاسبة (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين) وعلى الأخص منح الاعتمادات المهنية، دون أي تدخل للسلطات العمومية.

غير أن هذا التنظيم المهني قد سجّل عليه العديد من النقائص والتي أثرت سلباً على صورة المهنة وعلى المهنيين، على حد سواء، نذكر منها:

- الجمع - ضمن تنظيم مهني واحد - لمهن تختلف في مهامها ومصالحها.

- غياب رقابة السلطة العمومية في مجال منح الاعتمادات المهنية فضلاً عن التأخر في منحها.

- توقيف التربصات التطبيقية.

- عدم تحيين المرجعيات المهنية - مع المعايير الدولية - في مجال فحص الحسابات ورقابة العمليات المالية للمؤسسات.

- غياب برامج للتكوين والتأهيل بخصوص معايير وتقنيات المحاسبة المالية، رغم التطورات الحاصلة في هذا المجال.

وقصد التكفل بالنقائص التي أفرزها القانون رقم 91-08، والمشار إلى بعضها أعلاه، فإن نص القانون موضوع دراستنا يهدف إلى تحديث ممارسة مهن المحاسبة واسترجاع الدولة لصلاحياتها - كسلطة عمومية - في تنظيم ورقابة وتأهيل المهنيين كما يعد استجابة للتطورات التي تقتضي تدخلها أوسع للسلطات العمومية في كل ما يخص الرقابة المالية والمحاسبية.

وقد اشتمل نص القانون على النقاط الرئيسية الآتية:

إنشاء ثلاث هيئات مهنية متميزة عن بعضها البعض وهي:

- المصف الوطني للخبراء المحاسبين.

- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

- المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

- عمل الهيئات المهنية المذكورة بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية.

إصلاح الإطار القانوني المنظم لمهن المحاسبة، كان منتظرا منذ وقت طويل في ظل حتمية استقرار وترقية مهن المحاسبة بإعادة ملاءمة تنظيمها وخاصة تقنينها والذين مازالا خاضعين لنصوص لم تعرف أي تغيير منذ حوالي 20 سنة. ويهدف هذا النص إلى:

تعزيز وترقية المهن نظرا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني.

الاستناد إلى القواعد التي تسمح لها بالاستجابة إلى المتطلبات المنتظرة منها بالاحترافية اللازمة. كما أوضح أن مراجعة الأحكام القانونية والتنظيمية المنظمة لمهن المحاسبة تبررها الأسباب التالية:

1 - ضرورة العمل على استقرار المهنة التي عرفت بعض الركود والاختلالات التي مست بمصداقيتها ونوعية خدماتها.

2 - كون النصوص المحددة للالتحاق بمهن المحاسبة وتنظيمها وممارستها قد تجاوزها الزمن وتتطلب التحيين قصد الأخذ بعين الاعتبار التطور الاقتصادي والمالي الداخلي وكذا آثار العولمة على بلادنا.

أيضا تكييف مهن المحاسبة في بلادنا مع تطورات المحيط الدولي، إذ إن معظم الدول قد أعادت النظر في تنظيم هذه المهن، وذلك بإشراف السلطات العمومية وتأسيس حق الرقابة على معايير العمل وأداء المهام.

كما أكد أن هذا النص جاء بعد مشاورات طويلة وموسعة مع الأطراف المعنية، لاسيما مع مهنيي المحاسبة، الذين اعتبر أغلبهم أنه يهدف إلى الحفاظ على المهنة وترقيتها.

أسئلة وانشغالات اللجنة

إنصبت أسئلة وانشغالات اللجنة على مختلف جوانب النص وتمحورت أساسا حول النقاط التالية:

(1) نص القانون على توزيع الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بين ثلاث هيئات مهنية مختلفة عن بعضها البعض،

فما هي الدوافع والأهداف من هذا الإجراء؟
(2) عدم تطرق نص القانون إلى مسألة ضبط أخلاقيات المهنة.

(3) التداخل في الصلاحيات بين الهيئة القضائية ووزارة المالية فيما يخص الإشراف على محافظي الحسابات.

(4) التساؤل حول مدى فتح المجال أمام المهنيين الأجانب لممارسة مهن المحاسبة، لاسيما مع الالتزامات الدولية التي ستقبل عليها بلادنا؟
أخيرا تسوية الوضعية القانونية لبعض المهنيين.

رد السيد وزير المالية

ممثّل الحكومة على الأسئلة

في معرض رده على أسئلة وانشغالات السادة أعضاء اللجنة، أوضح السيد ممثّل الحكومة على الأخص ما يلي:

بشأن توزيع المهنيين بين ثلاث منظمات مهنية مختلفة عن بعضها البعض، أوضح أن ذلك مرده إلى الاختلاف الموجود بين طبيعة مهام كل مهنة والأهداف التي ستستجيب لها، فمثلا يهتم الخبير المحاسب بمسألة التدقيق المالي للمؤسسة بصفته مستشارا لها في حين يؤدي محافظ الحسابات مهمة قانونية خاصة تهدف إلى ضمان حقوق المساهمين من جهة، ومصالح الدولة من جهة أخرى. كما أن تعداد المهنيين؟ عند إصدار القانون رقم 91 - 08 لم يكن يسمح بإنشاء منظمة خاصة بكل مهنة، فضلا عن غياب وظيفة محافظ الحسابات آنذاك.

أما بخصوص ممارسة المهنيين الأجانب للمهنة، أكد أن القانون رقم 91 - 08 كان يسمح بها بشرط تطبيق قاعدة المعاملة بالمثل. أما النص المعروض حاليا للمناقشة، فإنه يمنع ذلك وهو خيار استراتيجي يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، كما يهدف إلى تأهيل الكفاءات الوطنية وتثمينها في هذا المجال.

وبخصوص تسوية الوضعية القانونية لبعض المهنيين أوضح أن نفس هذا القانون سيتكفل بذلك، ولاسيما من خلال حل مشكلة معادلة الشهادات والإجازات وإنشاء معهد متخصص يتكفل بتكوين

لا نستطيع أن ننكر الجهودات الضخمة والهامة التي بذلتها وتبذلها الدولة في سبيل تطوير قطاع المالية وخاصة منذ 1999، هذا القطاع الحساس الذي ما زال يتحمل العبء الأكبر للتنمية في بلادنا. المتتبع لتطور مهنة المحاسبة في بلادنا يقف على المعطيات التالية:

- غياب سياسة تكوين متواصل للمختصين والعاملين في مجال المحاسبة والخبرة المحاسبية ومحافظي الحسابات، مما انعكس سلبا على أداء الكثير من المؤسسات والشركات العمومية والخاصة.

- صعوبة الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى المعيار العالمي الجديد بتطبيق النظام المحاسبي الموحد (Ias/Ifirs)، معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإفصاح المالي الدولية، وعدم كفاية عدد المحاسبين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين تتوفر عليهم بلادنا لتطبيق النظام المحاسبي والمالي الجديد كما ونوعا.

- فتح الباب على مصراعيه للخبرة الأجنبية التي بدأت تهتم بالسوق المحلية عن طريق مكاتب خبرة عالمية لا يمكن للمحاسبين والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الجزائريين منافستها بإمكاناتهم المتواضعة التي صعب تجديدها في غالب الأحيان بسبب البيروقراطية والممارسات غير الأخلاقية ومنها غلق الباب أمام الخبراء الشباب.

إضافة إلى معطيات أخرى لا داعي لتكرارها والتي جيء بها في تقرير اللجنة.

هذا مادفع بالدولة إلى مراجعة القانون رقم 91 - 08 وتقديم مشروع القانون قيد المناقشة والمتوخى منه تقنين أدق وأنجع لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛ المهم دورها في ضبط الاقتصاد.

هذه المراجعة - سيدي الرئيس - من شأنها محاربة سائر أشكال المساس بالملكات الاجتماعية ووضع حد لمظاهر الفساد ونهب المال العام من طرف بعض الشركات وخاصة الأجنبية التي وجدت في ضعف مستوى المراقبة والخبرة المحلية فرصة مواتية لنهب وتهريب ملايين

الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.
رأي اللجنة

ترى اللجنة أن نص هذا القانون سيشكل إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في تطوير وترقية مهن المحاسبة، كما سيساهم في تحسين أداء المهنيين لواجباتهم المتمثلة في ضمان التسيير الشفاف للمؤسسات الاقتصادية والحفاظ على ممتلكاتها الاجتماعية، وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني.

ذلكم - سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر - هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والمعروض عليكم للمناقشة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على تلاوته التقرير التمهيدي الذي أعدته في الموضوع؛ ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من جدول أعمالنا والمخصص للنقاش العام وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد كريم عباوي.

السيد كريم عباوي: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أشكر كلاً من السيد وزير المالية على عرضه القيم ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على تقريرها الوافي.
السيد الرئيس،

النموذج القاري (الممثل بفرنسا) أو من النموذج الدولي المشترك، هذا الأخير، لا يخرج عن كونه حصيلة للتنسيق والتوافق الدولي بين النموذجين المذكورين أعلاه والذي بدون عملية تكيف مرحلي، لا يصلح أن يكون نموذجا محاسبيا للدول النامية حسب تقارير الأمم المتحدة.

كما أنه لا يجب أن ننظر للتشريعات في المجال المحاسبي على أنها معايير مطلقة وإنما تمثل أساليب قابلة للتعديل والتكيف مع الظروف بشرط التنسيق المسبق مع الجهات ذات الاختصاص للحصول على الموافقة بإجراء التعديل بالسماح للمحاسبين والمراقبين من ممارسة تأثيرهم على التشريعات المحاسبية قبل إصدارها. السيد الرئيس، لدي بعض الأسئلة:

1- تعد الشفافية المالية إحدى الركائز الأساسية لضمان تصرف ناجح لكل نظام اقتصادي ناجح، وإن إنشاء ثلاثة أصناف مهنية متمثلة في المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين يعد أحسن دليل للأهمية التي توليها بلادنا لهذا المجال لما يوفره من شفافية ودقة.

فاستنادا إلى بعض التجارب العالمية، فقد قمت بإحصاء عدة أسباب أدت إلى ضعف دور الأصناف المهنية والمتمثلة في:

1- عدم وجود تشريع قانوني يبرز دورها ومهامها وصلاحياتها.

2- عدم وجود موارد مالية كافية.

3- لا يوجد إدراك بدورها.

4- عدم توفر آلية مناسبة لأعضائها لتفعيل دورها.

5- الخلط بين السياسة والمهنة والصراعات بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية.

سؤالي سيدي الوزير هو:

هل ستستدركون في النصوص التنظيمية هذه السلبيات الملاحظة، لتحسين دور الأصناف المهنية الثلاثة؟

الدولارات إلى الخارج، فحسب ما كشف عنه بنك الجزائر في جويلية 2008 فإن تحويلات الشركات الأجنبية في الجزائر بالعملة الصعبة بلغ 22 مليار و200 مليون دولار ما بين 2001 و2007 جزء كبير منه لفائدة خدمات تقنية، في وقت تسجل الجزائر نزيفا لقدراتها ومؤهلاتها، كما أن الأرباح التي ستحول سنويا ستبلغ ما بين 50 و60 مليار دولار بعد عشر سنوات مما يكون له عواقب وخيمة أخطر من المديونية كونها قابلة للجدولة عند وقت الشدة. لكل هذا وجب علينا - السيد الوزير - تفادي نفس الأزمة التي عصفت باقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1997 والتي أعطبت الاقتصاد الآسيوي بمجرد أن بدأت الشركات متعددة الجنسيات في تحويل فوائدها الضخمة نحو الخارج، مما دمرها بشكل كامل ودفعها للسقوط في أحضان الهيئات المالية الدولية التي فرضت عليها إجراءات تصحيحية خطيرة جدا لا تزال عواقبها الاجتماعية إلى اليوم.

السيد الرئيس،

إن الرفع من مستوى الفكر والأداء المهني للمحاسبة هو جد ضروري كونها أداة مهمة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

كما أن وضع سياسة عامة ناجعة في المجال المحاسبي يتطلب فهما أعمق لتعقيدات المحاسبة المعاصرة حيث إنها تمثل ظاهرة تتشكل بواسطة القيم الثقافية السائدة والهيكل المؤسساتية والظروف الاجتماعية والتاريخية المحيطة بالمجتمعات التي تعمل فيها، وذلك بدلا من اعتبارها ظاهرة فنية منعزلة يمكن استيرادها من الخارج واستنساخها.

وإن تطور المحاسبة الحديثة في الدول المتقدمة، تطلب جهودا غير عادية خلال القرن الماضي ومازالت هذه الجهود مستمرة حتى وقتنا الحاضر، ولهذا فإن تبلور المحاسبة في بلادنا وبشكل طبيعي تجاه المحاسبة الحديثة أمر ليس بالصعب لوجود كفاءات كبيرة وإطارات شابة فعالة أثبتت جدارتها في كل المستويات، كسبت خبرتها سواء من النموذج الأنجلو أمريكي (الممثل بأمريكا) أو من

المحاسبي مع غياب الوعي الاجتماعي بأهمية دور المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية مما قلل من الاتجاه نحو الفكر المؤسسي؟ كما أن التجارب الدولية في مجال المحاسبة المالية انطلقت من أن التأهيل، الأخلاق، الاستقلالية، الكفاءة، الفعالية والالتزام بالقانون أولاً كضمان للمصلحة العامة، تمثل ركائز نجاح مهنة المحاسبة.

السؤال السادس: إن التجارب العالمية للتدقيق لم تكف لتبدد بصفة شافية مخاوف مستعملي المعلومة المالية، أضف إلى ذلك الفضائح المالية التي نشبت في أنحاء العالم بما في ذلك بلادنا والتي زادت الطين بلة، ألا ترون، السيد الوزير، أن كل هذا يضع نقاط استفهام على مصداقية خدمات مراقبي الحسابات المطالبين أساساً بالمصادقة على مصداقية المعلومات المالية، مما حدا بكثير من الحكومات عبر العالم إلى حرمانهم من حقهم التاريخي في تحديد معاييرهم المهنية بأنفسهم؟

السؤال السابع: بالنسبة للمواد التي خصها التنظيم وهي المادة 5، 24، 25 والمادة 34 التي تخص تحديد دفتر الشروط، هل ستشرك الأصناف المهنية الثلاثة مع الوصاية والمجلس الوطني للمحاسبة في هذه العمليات؟

السؤال الأخير: جاء في المادة 68 أنه يمنع على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية، بالمقابل المشرع لم يتطرق إلى كيفية الحفاظ على ماء الوجه المهني بهذا المنع، مع العلم أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد مهني واحد مستولي على عدة شركات تابعة للدولة وكذلك الخاصة؟

سيدي الرئيس،

لا يمكن لمجموعة من المهنيين تحت وصاية السلطة العمومية أن تقوم بمهامها على أكمل وجه وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها إن لم يتحقق ما يلي، على سبيل الذكر:

1- لحياسة السجل التجاري يجب أن تتوفر في

السؤال الثاني: ألا ترون - السيد الوزير - أنه لا بد من الفصل بين الأصناف المهنية الثلاثة بإخضاع الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لرعاية وزير العدل، وكيف يتم تفعيل هذه الأصناف المهنية الثلاثة حتى تكون بمثابة جواز السفر الذي بإمكانه إيجاد الحلول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من مشاكل مع مختلف المتعاملين، خاصة ونحن مقبلون على إنشاء 600.000 فرصة عمل سنوياً في إطار البرنامج الجديد والواعد للسيد رئيس الجمهورية؟

السؤال الثالث: ما هي الأساليب والاستراتيجيات التي ترونها مناسبة لتوفير الوعي الاجتماعي بأهمية المحاسبة الذي سيساهم في انتشار الفكر المؤسسي في المجتمع الجزائري برعاية الدولة وبالاعتماد على سيطرة البعد الاجتماعي كأحد القيم السائدة في مجتمعنا مما يؤدي إلى اعتبار المجتمع هو المستخدم الرئيسي للقوائم المالية، ممثلاً في أصحاب الالتزامات: الجهات الضريبية، المستثمرين وغيرهما؟

السؤال الرابع: بالرغم من تأكيد النماذج الدولية الثلاثة على أهمية الارتباط بين القانون والمحاسبة ولو بدرجات متفاوتة، ألا ترون - السيد الوزير - أن التجربة الجزائرية في مجال المحاسبة تعاني من مشكلة التعارض بين القانون وكل من الفكر والعمل المحاسبي مما ساهم في تعثر المحاسبة في بلادنا؟

السؤال الخامس: في حين يعكس ما توصل إليه النموذج الأنجلو أمريكي في مجال المحاسبة المالية نتائج جهود منسقة ومؤسسية بين القطاع الخاص والدولة، مع تحمل القطاع الخاص الجزء الأكبر من هذه الجهود، فإن النموذج القاري يعكس نتائج جهود منسقة ومؤسسية بين الدولة والقطاع الخاص، مع تحمل الدولة الجزء الأكبر من هذه الجهود. وفي هذا الخصوص، ألا ترون، السيد الوزير، أن التجربة الجزائرية في مجال المحاسبة تعكس غياب أي نوع من التنسيق بين القطاع الخاص والدولة للرفع من مستوى الفكر والعمل

الوفد المرافق للسيد وزيرين،
زميلاتي المحترمت، زملائي المحترمين،
الحضور الكريم.

سيادة الرئيس، بموجب المادة 83 من القانون
المعروض علينا لمناقشة اليوم «..تلغى كل أحكام
القانون 91-08»، بمعنى أننا ننتقل من مرحلة إلى
مرحلة أخرى؛ مرحلة القانون 91-08 التي تتميز
بالانسحاب الكلي للدولة بعد أن كانت حاضرة بقوة
في هذا المجال أي في قانون 75.

إذن هناك أي عودة للسلطات العمومية أي
وهناك تنظيم جديد؛ قال السيد الوزير في عرضه
بأن أغلبية المهنيين مع هذا الاتجاه الجديد، نحن في
البرلمان - بطبيعة الحال - نعبر عن مصالح كل
الفئات المتواجدة في المجتمع وحتى الأقلية التي
يجب أن تجد صدى لمطالبها التي تنشر في
الصحافة... إلخ، فليس بالضرورة أننا نتبنى
كلامها لكن من حقها أن يسمع صوتها في مثل هذه
الأماكن التي تصنع وتحسم فيها قوانين الجمهورية
والتي تتطلب توافق المصالح مع وجود المصلحة
العامة والتي هي في نهاية الأمر مصلحة كل الفئات
المتواجدة في المجتمع.

إذن، انطلاقاً من هذا ننقل إليكم سيادة الوزير
بعض الانشغالات التي نريد أن يكون لها رد، فهناك
من يرى تفتيتاً للمهنة بعدما كانت موحدة على
مستوى ثلاثة تنظيمات، منهم من يقول إنه كان
هناك غياب تام للدولة والآن هناك حضور كثيف
وكبير للدولة وبالتالي تنتفي صفة هذه المهن التي
هي حرة أساساً، صحيح أن نص المادة الثالثة تقرر
بأنها مهن تمارس في استقلالية وحياد لكنها
أساساً مهن حرة بمعنى أنه يجب أن يسيرها
ويسهر على أخلاقياتها والتأديب... إلخ، أي يجب
أن يسهر المهنيون وتكون الدولة بطبيعة الحال
متواجدة.

نريد أجوبة لطمأنة هذه الأصوات المتواجدة في
المجتمع.

سيادة الوزير، لدي نقطة أخرى تتعلق
بما ذكرتموه، لقد قلتم بأن القانون رقم 91-08

طالب السجل التجاري شروط أدنى معرفة الحقوق
والواجبات من الناحية التجارية.

2- تنظيم وهيكل الممارسات التجارية بحيث
تضمن إمكانية متابعة الصفقة التجارية مهما كان
حجمها منذ اتخاذ القرار حتى نهاية آخر إجراء في
الصفقة.

3- ضبط حركة الأموال عن طريق تشجيع
التعامل بوسائط التحويل المالي بتوفير الأمان
للمتعاملين وكذلك تقليص التعامل بالسيولة
ووضع حد لها.

4- وضع ميكانزمات لإنشاء بنك معلومات عن
السوق في جميع التخصصات واعتماد البيانات
والأرقام المنشورة رسمياً.

أختم مداخلتني، السيد الرئيس، بالقول إنه في
ظل تداول الحكومة لأظرفة مالية جد معتبرة وفرت
بفضل الرؤية الصائبة والثاقبة للسيد رئيس
الجمهورية، تجسيدا لبرامجه التنموية التي حولت
البلاد إلى ورشات كبيرة متعددة، فلقد أضحي من
الضروري - بل الحتمي - اعتبار المحاسبة إحدى
الأولويات الوطنية التي تدخل في إطار الأمن القومي
لشعبنا.

فلا يسعني إلا أن نعرب عن ارتياحنا لهذه
المبادرة الهادفة إلى تحسين إسهام محافظي
الحسابات والخبراء المحاسبين من حيث الجودة.

أغتنم الفرصة - سيدي الوزير - بدعوتكم للتعجيل
بإنشاء المرصد الوطني للصفقات العمومية الذي كان
أحد مطالبنا في إحدى مداخلاتنا في 2008 وفي
أحد الأسئلة الكتابية في سنة 2009.

ذلك - السيد الرئيس - نص مداخلتني، أشكر
الجميع على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كريم عباوي،
الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

الوطني للمحاسبة والوزارة، هذه هي النقطة الأولى. النقطة الثانية، تتعلق بنص المادة 12 والفقرة الأخيرة منها التي تمنح للسيد وزير المالية إمكانية الترخيص لفتح فروع لدى شركات المحاسبة ولا تضع أي معيار تتم على أساسه هذه العملية.

حتى نتفادى التمييز، عدم الإنصاف وكل الكلام باعتبارنا نعرف مجتمعنا فإن جاء هذا النوع من الكلام قد يحق للبعض مباشرة هذا العمل وربما لا يحق للبعض الآخر؛ بسبب غياب المعايير.

هذه القوانين التي لم تحل حتى على التنظيم والبرلمان هنا يجب أن يحارب مثل هذه... حماية للسلطة التنفيذية في حد ذاتها وحماية لصورة الدولة بصفة عامة. بمعنى أنه لا يجب أن نعطي صكا مضميا على بياض لوزير معين - وأتكلم عن الصفة وليس عن الشخص - بمعنى أننا نمح صلاحيات بدون أية معايير! نقول نمح الترخيص لبعض الشركات! هكذا تنص المادة بالضبط فهذا كلام وأضعف الإيمان أن تحال على التنظيم إلى غاية أو أجل تحدد فيه المعايير بالنسبة لهذه الشركات، تجعلنا نمح لشخص دون الآخر، هذه من بين النقاط التي نريد توضيحها لها من طرف السيد وزير المالية فهذا التوضيح يكون من بين الأعمال التحضيرية التي نعتمد عليها أثناء تفسيرنا للقانون.

المادة 55؛ أسأل بخصوصها إن كانت تفتح المجال للدولة حسب ما فهمته أن للقطاع العام كافة الصلاحيات في تأسيس شركات المحاسبة مع خضوع الأشخاص باختلافهم إلى تنظيماتهم الخاصة والمختلفة فهل هذا هو الفهم الحقيقي للمادة؟ وهل نحن مقبلون على تشجيع الدولة لقيام الشركات التي هي تابعة للقطاع العام بصفة عامة؟ فأنا أطلب توضيحاً في هذا المجال أي للمادة 55.

النقطة الأخرى هي نص المادة 71، هذه المادة التي تلزم المهن الثلاث بكتف السر المهني وهذا أمر جيد وهو معمول به لكن تأتي المادة 72 بإدراج مجموعة من الاستثناءات مثلاً: القضاء، الضرائب أو بإرادة أصحاب الشركة ذاتها هذا اعتبره كلاماً

استوجب التوحيد لأن العدد كان قليلاً لكن أصحاب المهن أصبح كبيراً حالياً وهذا يفرض ضرورة التنظيم على ثلاث فئات لكننا لم نسجل الرقم تماماً، لم نسمع عدده أثناء قانون 91-08 والآن حتى نكون على علم بذلك.

إذن نلتمس من سيادتكم أن تعطونا الأرقام فما هي أرقام كل فئة من هذه الفئات الثلاث اليوم؟ لأن من بين المشاكل التي ظهرت أثناء التنظيم السابق هو أن أعداداً كبيرة من المهنيين ممن لم تدرس حالاتهم، واللجنة اقترحت هذا السؤال لكننا لم نجد الرقم بالتحديد أي عدد الأشخاص الذين لم تحل وضعيتهم بالرغم من وجود مادة في القانون التي وضعت نظاماً انتقالياً لمعالجة وضعياتهم، إذن نريد أرقاماً من هذه الناحية.

بعد هذا التوجه العام أسأل - اسمحوا لي سيادة الرئيس - وأطرح بعض المسائل المتعلقة بالقانون ذاته، مسألة الاعتماد، وهنا ألتمس من سيادة الوزير تقديم توضيح قوي بحيث نجد ثلاث مواد وهي على التوالي: 7، 8 و 9 التي تتكلم عن مسألة اعتماد المهنيين وتخص بالذكر الفئات الثلاث.

المادة السابعة تنص «...اعتماد مسبق من طرف السيد وزير المالية...».

المادة الثامنة الفقرة الخامسة تنص «...اعتماد يقدم في الملف...».

وهناك المادة التاسعة التي خضعت للتعديل على مستوى المجلس الشعبي الوطني، في رأيي أن المادة 09 قد عدلت وأغفلت المادتان السابعة والثامنة اللتان خلقتا هذا النوع من الإبهام والضبابية. ماذا تنص المادة التاسعة؟ «...تعطي للمجلس الوطني للمحاسبة السلطة في منح قرار الاعتماد أي هو الذي يصدر قرار الاعتماد...». نريد أن نعرف ونستفسر مع تناقض هذه النصوص الثلاثة من هي السلطة المانحة للاعتماد فهل هو الوزير أم المجلس الوطني للمحاسبة؟

أظن أن هذا سؤال مركزي وجوهري وحتى بالنسبة للتطبيق العملي ومن أجل ألا نقع مرة أخرى في مسألة تضارب الاختصاصات بين المجلس

وكذا! نريد أن نرى الكلام الحقيقي كما تراه الحكومة أي لماذا اتخذ مثل هذا القرار القوي؟ ونحن كما نعرفون في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية (OMC)، وتعرفون قطاع الخدمات وهذا يعتبر من ضمنه، أي فتح الأبواب أمام سوقك، فهذه الشركات الأجنبية هي مفروضة عليك بين قوسين بل بإرادتك لما تنضم إلى مثل هذه المنظمات، ألا تعتبرون أن هذا الموقف سيؤثر نوعا ما على الدولة الجزائرية بالنسبة لمفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية بالرغم من أننا نرحب بأن تعطى الفرصة للمكاتب الوطنية بطبيعة الحال؟

سيادة الرئيس هذا مضمون تدخلني فلكم مني كامل الشكر وللزملاء على الاستماع وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم سلما كثيرا.

سيدي الفاضل رئيس مجلس الأمة،
السيد وزير المالية،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلني المختصر أتقدم بالشكر إلى معالي وزير المالية على القانون المقدم والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد الذي لا شك أنه جاء لتحديد شروط وكيفية ممارسة هذه المهن، كما أشكر الزملاء في لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على الجهود المبذولة من خلال دعوتها لكل المعنيين بهذه المهن والاستماع لانشغالاتهم وهنا أثنى ما جاء في مداخلة زميلي لزهاري بوزيد.

وبالنظر للتعديلات التي أجريت على المشروع ولعل أهمها ألا يمارس هذه المهن إلا من يكون

معقولا، لكن في رأيي لماذا لم يذكر أمر مهم وهو إدراج مصطلح «أمام البرلمان» لأن له الحق - طبقا للدستور - ولديه الصلاحية في تكوين لجان تحقيق وفي بعض الحالات ربما تكون لبعض الأمور صلة بالأموال العمومية فالسر المهني يجب ألا يكون حاجبا أمام البرلمان للوصول إلى هذه المعلومات، إذن لماذا أغفل البرلمان عن هذه النقطة بالذات وفي هذا الموضوع الحساس؟

المادة الأخرى هي المادة 70 تتكلم وتقر بالمبدأ العام أي مبدأ عدم الدعاية وعدم الإشهار بالنسبة لمكاتب المحاسبة بصفة عامة واسمحوا لي - سيادة الوزير - فحسب رأيي هذا الاتجاه عالميا بدأ يتراجع لأنه مع عصر الأنترنت كيف يحق لشركات المحاسبة أن تضع مواقع لتحدد فيها الخدمات المطلوب تقديمها للزبائن؟ إذن هذه المادة تغلق كل الأبواب وتنص «... لا يمكن بأي شكل من الأشكال أي نوع من الإشهار...»، هذا في الدول المتقدمة وبالنسبة كذلك حتى للمهن التي كانت محل عدم الدعاية، بالنسبة للمحاماة بدأت الأمور تفتح ويمكن لها الآن أن تعرف نفسها وتبيع نفسها لأننا أصبحنا في سوق والسوق عالمية، إذن للشركات أن تحدد إمكانياتها وتقول لدي عدد 600 كذا أو 500 كذا فهذا الإعلان يجعل للشركات والأفراد المتعاملين معها حرية ومجالا لاختيار دقيق نوعا ما، إذن فهذا المنع في رأيي ربما يكون كاجبا لعملها.

النقطة الأخيرة - سيادة الرئيس - أن هذا القانون قد أقفل الباب عن الشركات الأجنبية إلى آخره بالرجوع إلى ما ورد في رد السيد الوزير على سؤال طرحه أحد أعضاء اللجنة وسؤالي هو أن القانون 91-08 كان يسمح بالاستعانة بهذه الخبرات والمكاتب الأجنبية لكن بشرط المعاملة بالمثل؛ نريد تقييما للمرحلة السابقة ماذا حدث؟ كيف كان الوضع بالضبط؟ حتى وجدنا أنفسنا أمام هذا القانون الذي أغلق الأبواب، فهل كانت هناك تجاوزات حسب ما ذكره السيد كريم عباوي في تدخله السابق؟ وقد تكلم عن الأرباح التي حولت

ممارسة هؤلاء الأساتذة الدائمين لهذه المهنة يساعد على تطويرها وتنميتها علما بأن هؤلاء الأساتذة هم الذين يساهمون في تكوين هؤلاء الممارسين، وعليه فبدل ربط ذلك بالتعاقد كان يستحسن التفكير في حل آخر دون حرمان هذه المهنة من هذه الكفاءات. ومهما يكن من أمر فإن إنشاء أو إعادة إنشاء الشركة الوطنية للمحاسبة أمر ضروري لهذه المهنة، وعليه فإن هذه الملاحظات مهما كانت لا تنقص من قيمة هذا القانون الذي أرجو أن ينظم هذه المهنة بالدقة التي نتوخاها، وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للبلاد وللعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي والكلمة الآن للسيد بوعلام درامشيني.

السيد بوعلام درامشيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن موضوع تدخلي، يتعلق عموما بالجانب العام لحيثيات وجدوى النص المطروح من جهة، وعمما جاء في بعض مواد وبنوده من جهة أخرى، والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛

فلا شك أن القوانين الناظمة للقطاع المحاسبي والوظائف والمهنة المتعلقة به، في بلادنا، كانت في معظمها مستمدة ومستوحاة من الموروث بما يتماشى مع الحقب الأولى لفجر استقلال الجزائر.

غير أن القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، جاء لأول مرة بجملة من الإصلاحات والترتيبات الجديدة والمهمة التي

جزائري الجنسية حاملا للشهادة العلمية المناسبة وغيرها من الشروط الضرورية الواجب توفرها في هؤلاء الممارسين والمبينة في المادة 08، وبالنظر للتغيرات الجذرية التي تحدث الآن على المجتمع الجزائري وانتشار مراكز التعليم العالي من جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا رأيت أن أبدي بعض الملاحظات التقنية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

– ذكر النص القانوني كلمة شهادة جزائية، فما طبيعتها؟ وإلى أي مدى أخذ النص القانوني بواقع جامعاتنا التي تطبق النظام الجديد (L.M.D) والتخصصات المعنية بهذه المهنة ومسابقات الدخول إليها؟

– المادة 4 والمتعلقة بإنشاء مجلس وطني للمحاسبة، أقتراح في هذا المجال مراعاة التمثيل الجهوي في هذا المجلس الحساس وذلك وفقا للمناطق الأربع لا سيما وأن هذه المادة نصت على انتخاب 03 أعضاء عن كل تنظيم مهني على الأقل – وهنا أضع سطرًا تحت على الأقل – وفي هذا الشأن يأتي اقتراحي أن يكون عدد المنتخبين 04 عن كل تنظيم يمثل كل واحد منهم منطقة أي شرق، وسط، غرب وجنوب.

بالنسبة للشهادة ونوعيتها المذكورة في المادة 08 ليست واضحة خاصة أن ذلك مرتبط بحكم التاريخ بشهادة تصدر عن جامعة الجزائر العاصمة، علما أن هذا التكوين لم يفتح منذ سنوات، وعليه وفي ظل توحيد الشهادات على مستوى كل الجامعات الجزائرية وتأهيل الكثير من هذه الجامعات للتكوين في التدرج وما بعد التدرج الأول والثاني فإن الحديث عن إبقاء التكوين بجامعة الجزائر أصبح أمرا منافيا لواقع التعليم العالي غير المركز، مما يحتم علينا فتح تكوين جهوي بمختلف الجامعات المؤهلة لذلك.

نقطة أخرى، الفقرة الأخيرة من المادة 64، أرى أن ممارسة هذه المهنة وربطها لدى الممارسين للتعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية وتكميلية منافي لمبدأ الكفاءات حيث أعتقد أن

المبدأ الأخلاقي للمهنة هو صلب النجاح وأرفع أداة للنجاحة.

وإن نبارك بكل حرية هذا القانون لما يحمله من إيجابيات وإضافات تنظيمية مهمة، فإننا بالمقابل نوصي بما يلي:

1 - إستغلال الإجراءات التي تمت إحالتها على التنظيم من خلال النص وعددها 12، تتعلق على التوالي بالمواد: 4، 5، 7، 8، 14، 16، 25، 26، 29، 63، 79 و 80، ذلك من أجل تدارك وتوضيح المسائل الناجمة عن النقاشات الحاصلة مع الإسراع في إصدارها حتى وإن كانت المادة 81 قد حددت مهلة قدرها 06 أشهر مسبقا.

2 - تعزيز تمثيل السلطة في المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أي بمختلف المجالس واللجان الممثلة.

3 - التدقيق في شروط وكيفيات الاعتماد للمهنة.

4 - التدقيق والضبط في أشكال التقارير المترتبة عن مهمة محافظ الحسابات.

5 - الرفع من درجات التحري والتشديد على العقوبات الجزائية والتأديبية الناتجة عن الأخطاء المهنية والمخالفات القانونية المعتمدة أو مبادئ أخلاقيات المهنة والتي هي من مسؤولية أصحاب المهنة.

6 - إخضاع النظم الداخلية لمجالس هذه المهن للضبط والمصادقة.

وفي الأخير وبعد هذه التوصيات، أود فقط، إذا سمحتم لي معالي الوزير، أن أطرح استفسارا أخيرا، حول مسألة شددت انتباهي وأنا أتصفح محتوى هذا النص، وهي تتعلق بما جاء في البند الخامس والبند السادس من الفصل التاسع والخاص بحالات التنافس، حيث وددت فقط معرفة الأسباب التي جعلت هذه المهنة تتنافى مع ممارسة بعض المهام الانتخابية للعهد البرلمانية أو المجالس المحلية المنتخبة ما دامت بعض المهن الأخرى لا تتنافى مع ذلك بالرغم من تأديتها اليمين الخاصة

لعبت دورا كبيرا في معالجة العديد من السلبيات والنقائص الموجودة والتي كانت تنظم القطاع من قبل.

وبالرغم من أهمية هذا النص التشريعي فهو كذلك في حد ذاته وبدوره حمل جملة من النقائص الواجب استدراكها بمرور الوقت، حيث إنه لم يعد بمقدوره مواكبة التطورات الحاصلة في البلاد.

ولعل النص الذي بين أيدينا والذي نحن بصدد مناقشته والمصادقة عليه قد تمكن بدرجة كبيرة من الوقوف على أهم الثغرات والاختلالات المنظمة لهذا القطاع ومن ثمة معالجتها بما أفضى إلى إتاحة ما يلي:

- تمكين الدولة والسلطات العمومية من مهام التنظيم، الاعتماد، الضبط والرقابة، والتي هي أصلا من صميم صلاحياتها المخولة عرفا، قانونا ودستورا، والتي من شأنها أن تشكل صمام الأمان والحماية لمهن في غاية الحساسية وأقصى الأهمية في إطار دورها للسريان الاقتصادي بصفة عامة.

- تنظيم المهنة وضمان استقرارها ونجاحتها، وكذلك تكييفها مع المعايير الدولية والتطورات الحاصلة داخليا وخارجيا، من حيث الفضاءات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي أصبحت الجزائر تنتمي إليها، أو أنها تنوي أو تعمل أو لزاما عليها الانتماء إليها للمصلحة العليا للبلاد.

- ضمان التكوين وتحقيق النوعية والجودة والأجواء التنافسية من حيث الخدمات المهنية المحاسبية المعروضة.

حقيقة أن هذا النص وبالرغم مما جاء به من إيجابيات، فقد تكون هنالك أيضا بعض المسائل التي يجب العمل على تداركها أو توضيحها عن طريق التنظيم، ومن هذا الباب فإنه إذا كان محتواه قد لا يعجب البعض أو قد يضع البعض الآخر في حرج، فإنه من واجبنا نحن تدعيمه كونه يندرج ضمن سلسلة القوانين الهادفة إلى حماية مكتسبات الأمة وأفراد المجتمع، وفق ما يتطلبه ذلك من معايير ومقاييس، لأنه كذلك مهما كان حجم الانتقادات.

وعلى الممتهين على حد سواء الإدراك بأن

بالمهنة، كما أن بعض الوظائف العليا والحساسة لا تتنافى مع ذلك حتى وإن حددت شروط لذلك، كما جاء به الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 المعدل والمتمم والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في مادته 106. وفقكم الله معالي الوزير، شكرا للجميع، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام درامشيني والكلمة الآن للسيد الشايب بن سعيدان.

السيد الشايب بن سعيدان: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس المحترم، السيد معالي وزير المالية المحترم والوفد المرافق له،

الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

رجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فإنه من المعلوم أن بلادنا تشهد تحولات وتفاعلات اقتصادية ومالية كبيرة نتيجة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها الجزائر في عدة قطاعات والتي تجسدت أساسا في البرنامج التنموي الضخم لفخامة رئيس الجمهورية وقد ضح من خلاله مبالغ مالية معتبرة في السوق الجزائرية والتي للأسف كانت محل أطماع بعض المتعاملين الاقتصاديين - وطنيين ودوليين - وظهرت معه موجة فساد لم تعرفها البلاد من قبل، من أهمها مشكل بنك الخليفة وبعض المؤسسات البنكية الأخرى، إضافة إلى الاختلاسات المسجلة هنا وهناك وقد أثرت هذه المظاهر السلبية على الاقتصاد الوطني، مما يعطي صورة واضحة على أن نظم المراقبة والمحاسبة إما أنها غير قادرة على مواكبة هذا التطور الاقتصادي والمالي الحاصل في الوطن أو أن هذه الأجهزة مكبلة بقوانين وأوامر بيروقراطية حدت

من القيام بواجبها.

ويأتي المشروع المقدم إلينا اليوم لإيجاد الحلول لهذه المشاكل ويستدرك النقائص المسجلة فيه.

وهو ما يتوجب علينا في البداية تثمين جهود وزارة المالية الرامية إلى تصحيح الأخطاء وتقوية جهاز المحاسبة والمراقبة، غير أننا نسجل على هذا المشروع بعض الملاحظات والتساؤلات توضيحا للغموض ورفعاً للبس وهي كما يلي:

1 - من خلال عرض أسباب هذا المشروع تبين وكأن المحاسبين في الجزائر عاجزون ولم يقدموا شيئا لهذا الوطن أو كأنهم هم المتسببون في الإخفاقات المسجلة في السنوات الأخيرة، علما بأن الإدارة هي التي عينت فئة المحاسبين والمصفيين دون استشارة الهيئة المهنية الوصية (المصفي الوطني) في محافظة الحسابات للبنوك ومؤسسات التأمين وتصفية مؤسسات كبرى وبعض الشركات، لأن هذه التعيينات السريعة ووحيدة الجانب لبعض مصفيي مؤسسات الدولة والشركات المحلة أعطى لهذه الأخيرة صلاحيات كبيرة في التصرف في ممتلكات هذه المؤسسات وأقصد المصفيين، إضافة إلى منح أعمال الاستشارة إلى مكاتب أجنبية وكان من الأفضل اللجوء إلى المنافسة ضمانا للشفافية وحياد الإدارة.

2- كثير من النقاط التي ذكرت في عرض الأسباب ينفىها المجلس الوطني للمحاسبة (المصفي الوطني) كالنظام الداخلي، ونقص العلاقات وغياب برنامج التكوين المهني والتأهيل للمهنيين، ويؤكد بأنه أنجز، الكثير منها بل إنه يشكك صراحة في الأرقام المقدمة في هذا المشروع حول عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وبأنها لا تمت للواقع بصلة.

3- والتساؤل المطروح كذلك في هذا المشروع هو لماذا اعتمد - كما ذكر بالأخص الأستاذ لزهاري بوزيد - فصل هيكل المهنيين في هذا المجال في الوقت الذي تتحد فيه الهياكل المهنية الأخرى مثل المحامين، المهندسين، الأطباء وما إلى ذلك؟

4- هل هذا العمل لا يتنافى مع مبدأ لا مركزية الإدارة وحيادها خاصة في تسيير مثل هذه القضايا الحساسة وكيف بعد ذلك نضمن تمييز النزاهة والشفافية في التسيير؟

5 - هذا المشروع لم يبرز بوضوح منع غير الجزائريين من ممارسة مهنة المحاسبة في الجزائر حماية لمبدأ ممارسة هذه المهنة من طرف الجزائريين فقط، وعليه نؤكد على تنصيبها صراحة في هذا القانون، حفاظا على مبدأ التحفظ العام للدولة الجزائرية وممتلكاتها.

وبعد هذه التساؤلات نثمن كل المواد التي جاءت في هذا المشروع والتي من شأنها أن تشدد أكثر في عمليتي المراقبة والمحاسبة حفاظا على المال العام ومحاربة للفساد كما نثمن عملية التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين سواء من طرف مؤسسات تابعة لوزارة المالية أو التكوين المهني وجعلهم يواكبون التطورات الحاصلة في هذا التخصص.

وفي الأخير أود الإشارة إلى أن إصدار القوانين - وهي ضرورية - لا تحل المشاكل لوحدها إذا لم تعرف الطريق إلى التطبيق الفعلي لها، لأن أزمنا لا أعتقد بأنها تكمن في سن القوانين بقدر ما تتمثل في جانب القيم والأخلاق، مما يتطلب ويستوجب منا جميعا الاهتمام أكثر بهذه الجوانب، وشكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الشايب بن سعيدان. بذلك نكون قد استنفدنا قائمة المتدخلين والأمر يستوجب منا أن نمنح السيد وزير المالية الوقت الكافي للبحث والتكفل بمختلف هذه الانشغالات والأسئلة وسنستأنف أشغالنا غدا على الساعة التاسعة والنصف صباحا ونخصص الجلسة لسماع رد السيد وزير المالية، شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة الثلاثين صباحا**

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الأربعاء 12 جمادى الثانية 1431
الموافق 26 ماي 2010

مؤسساتنا الاقتصادية العمومية والخاصة.
أود الإجابة على الأسئلة التي طرحت والتي
تتمحور حول النقاط التالية:
1- الوصاية على المهنة:

في الواقع، إن التحكم في هذه المهن من قبل
السلطات العمومية، بداية بتأسيس وصاية الدولة
عليها وتحديد معايير التأهيل اللازمة لممارستها
وذلك بالمشاركة في تعريف أخلاقيات المهنة ووضع
أحكام رقابة النوعية، هو توجه عالمي اعتمده
العديد من البلدان نتيجة الأزمة المالية التي أدت إلى
إفلاس بعض الشركات ومست مصالح المساهمين
وغيرهم كالدول والبنوك، والتي شككت في مسؤولية
الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات.

كما أن مشروع هذا القانون يتماشى مع الإصلاحات
التي تقوم بها العديد من البلدان الأكثر ليبرالية والتي
أصدرت نصوصا تستهدف تحديث مهنة الرقابة
القانونية على الحسابات، لا سيما فيما يخص تعزيز
صلاحيات السلطات العمومية في رقابة ممارسة
هذه المهنة.

وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة واليابان
وأوروبا كل فيما يخصها قد أنشأت هيئات عمومية
لرقابة المهنة وكذا ممارسة صلاحيات منح الاعتمادات
والتكوين والتأديب ومراقبة النوعية.

2- لماذا تم الفصل إلى ثلاث منظمات مختلفة
لمهنيي المحاسبة؟

تتميز المهام بالاختلاف، ففيما يخص مهمة
الخبير المحاسب فهو يهتم بالتدقيق في الحسابات
بصفته مستشار المؤسسة، بينما تعتبر مهمة محافظ
الحسابات قانونية، حيث إن محافظ الحسابات
وبمصادقته على مصداقية ونظامية الحسابات
فإنه يعتبر الضامن بالنسبة للمساهمين، والدولة
والغير وبالتالي الحفاظ على الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص المحاسب المعتمد، فمهمته

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة :

– السيد وزير المالية؛
– السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

بعد سماعنا لمختلف تدخلات السادة الأعضاء
في جلسة أمس وبعد الاتفاق الذي حصل بيننا
وبين السيد وزير المالية، نشرع في سماع رده على
مختلف الأسئلة، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
نشكركم على كل التدخلات التي أثارته دراسة
المشروع المطروح أمامكم وهذا يدل على الاهتمام
الذي تولونه لدور المهنة المحاسبية في الاقتصاد
الوطني كما أكدته أغلبية المتدخلين.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
قبل الشروع في الرد على أسئلتكم تجدر الإشارة
إلى أن هذا الإصلاح يهدف إلى تكييف وإعادة تنظيم
المهنة لتطابقها مع متطلبات تطور المحيط الاقتصادي
والمالي وكذا الاستجابة لانشغالات حسن تسيير

إلى غاية سنة 1991، لم تكن هناك سوى شهادة الخبير المحاسب، التي تمنح فقط من قبل جامعة الجزائر.

لم تكن شهادة محافظ الحسابات منظمة ولم تخضع ممارسة مهنة محافظ الحسابات إلا لاعتماد من المجلس، حسب الأحكام الانتقالية للقانون 91-08 الذي ينظم المهنة.

يأتي مشروع هذا القانون لتصحيح هذه النقائص من خلال إنشاء معهد التكوين المتخصص تحت الوصاية البيداغوجية للوزير المكلف بالتعليم العالي الذي سيمنح شهادات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات حسب الكيفيات التي ستحدد عن طريق التنظيم.

ومن جهة أخرى، سيحدد نص تنظيمي شروط المعادلة للإجازات والشهادات الممنوحة من قبل هيئات تكوين أخرى وطنية أو أجنبية.

تعتبر هذه المقاربة الجديدة للتكوين فرصة لإدراج المستجدات التي تضمنها النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يتعلق بالبرامج البيداغوجية وكذا تحضير مهنيي المستقبل للتحكم الجيد في المعايير المحاسبية الجديدة.

هذا التكوين يعزز تلك المخصصة للمهنيين الحاليين.

أما فيما يخص المتربصين الذين استكملوا تربصهم، ينص مشروع القانون على تنظيم امتحانات بصفة انتقالية خلال سنتين، تسمح لهم بالحصول على شهادة «خبير محاسب».

5- التنافي بالنسبة للمنتخبين لممارسة المهنة؟ بالنظر إلى أن عهدة المنتخب وممارسة المهنة هما وظيفتان دائمتان فإن الجمع بينهما لا يسمح بالاستجابة إلى تطلعات المصوتين والزبائن.

ومن جهة أخرى، فإن الحصانة التي يتمتع بها المنتخب يمكن أن تمس عند تطبيق المسؤولية المدنية والجزائية بصفته كمهني في حالة وجود نقائص أثناء ممارسة مهامه.

6- رفع السر المهني أمام البرلمان؟
ينص مشروع القانون على أن السر المهني يمكن

خاصة حيث تتمثل في مسك محاسبة التجار والمؤسسات الصغيرة، إضافة إلى إعداد التصريحات الجبائية.

فيما يخص عدد المهنيين، لم يكن في الجزائر أثناء نشر القانون 91-08 سوى 26 خبيراً محاسباً وألف محاسب معتمد أما مهنة محافظ الحسابات فلم تكن موجودة كمهنة حرة إلا بالنسبة للمؤسسات الخاصة كما لم تمارس إلا من طرف (04) أربعة محافظين للحسابات أما مهنة محافظ الحسابات الخاصة بالمؤسسات العمومية فكانت مخولة إلى المفتشية العامة للمالية إلى غاية صدور قانون سنة 1991.

إن قانون سنة 1991 الذي فتح مهنة محافظ الحسابات، إضافة إلى تلك المتعلقة بالخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، أدى إلى بلوغ عدد المهنيين إلى غاية سنة 2009 حسب إحصائيات مجلس المصفي الوطني إلى:

- الخبراء المحاسبون: 561.

- محافظو الحسابات: 2524.

- المحاسبون المعتمدون: 938.

وبالنظر إلى هذه الزيادة في عدد المهنيين، فإنه يسمح حالياً بإنشاء ثلاث (03) منظمات مختلفة.

3- أسباب منع الأجانب من ممارسة المهنة في الجزائر؟

في الواقع، فإن فتح مهنة المحاسبة للأجانب قد أبعد تماماً في مشروع هذا القانون بالنظر إلى أنه قصد ممارسة مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ضمن مكتب خاص أو شركة أو مجمع يستلزم التمتع بالجنسية الجزائرية. يبرر هذا المنع باعتبارات متعلقة بحماية تفصيل المعطيات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى، بضرورة تأهيل المهنيين الجزائريين قصد تحضيرهم بشكل جيد للمنافسة الأجنبية التي يمكن أن تدرج في إطار الاتفاقيات الدولية.

4- تحديد الشهادات للخبير المحاسب ومحافظ الحسابات؟

أن يرفع حسب الحالات المنصوص عليها في القانون. في الواقع فإن القانون رقم 80-04 المؤرخ في 01 مارس سنة 1980 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل المجلس الشعبي الوطني ينص على أنه «في إطار المراقبة من طرف كل لجنة تحقيق تابعة للمجلس الشعبي الوطني، يستوجب إعلامها من طرف جميع الأشخاص بكل معلومة تعتبرها ضرورية»، وعلى هذا الأساس فإن المهنيين خاضعون لهذا القانون.

7- رقابة المالية العمومية ورقابة المؤسسات؟ تتم ممارسة الرقابة على المالية العمومية من طرف مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية. غير أن الرقابة على حسابات المؤسسات العمومية والخاصة تسند إلى محافظي الحسابات المعينين من طرف الجمعيات العامة.

منذ سنة 2009، توسعت صلاحيات المفتشية العامة للمالية في مجال الرقابة لتشمل المؤسسات العمومية، لا سيما رقابة نشاطات التسيير، بالنظر إلى أن محافظي الحسابات لا يتمتعون بهذه الصلاحية. وأخيرا أتمنى أن أكون قد أعطيت جوابا لكل الانشغالات التي طرحت في مجلسكم الموقر وشكرا على حسن الانتباه.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الآن وقد استمعنا إلى الردود على مختلف الأسئلة، فإننا مدعوون غدا لتحديد الموقف من نص القانون الأول المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ وكذلك نص القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، أقول مطالبون غدا بتحديد الموقف منهما وعليه ستستأنف أشغال مجلسنا غدا على الساعة العاشرة صباحا.

يرجى من الزميلات والزملاء الحضور لكي يفصل المجلس في هذين المشروع ، شكرا لكم جميعا؛ الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة الخمسين صباحا**

ملحق

(1) تدخل كتابي

للسيد عبد الله بن التومي

عضو مجلس الأمة

حول مناقشة نص القانون المتضمن

المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

- التركيز على العصرية، واكتساب التكنولوجيا، هذه الأخيرة غالبا ما نجد صعوبات في امتلاكها أو حتى في نقلها، لأسباب داخلية أو خارجية وجب مراعاتها والتحكم بها.

- الاهتمام بتنمية العنصر البشري، باعتباره المحرك الأول والأساسي للعملية التنموية، وجعله قادرا على التحدي والتكيف والإبداع.

- إعطاء أولوية قصوى لقطاعات الماء، البيئة، الطاقة، والصحة وتحقيق الأمن الغذائي.

- التفكير في إقليمنا من منظور تنوع الموارد واستغلال المواد والإمكانيات المتاحة بعقلانية ورشد واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لضمان مستقبل الأجيال.

- العمل على التجسيد الفعلي لجميع أشكال ومواضيع التهيئة الإقليمية حتى لا تبقى مجرد وثيقة، تدرس، تصمم، تناقش ثم يصادق عليها وانتهى، بل اتخاذ مايلزم من تدابير للوقوف على آثار المخطط في أرضنا وحتى مجتمعنا.

وفي الأخير، أشكر مرة أخرى، الحكومة على هذا النص المتكامل، والمثالي، والذي يبرز مدى حرص الدولة واهتمامها بالموضوع، كما أنوه بشخص السيد معالي وزير القطاع الذي ما فتئنا نجد بصماته على أدق ومختلف المواضيع التي تشكل ليس فقط اهتمام المجتمع الجزائري، بل كل المجتمع الدولي بصفة عامة، لأنها مواضيع تشكل رهانات الساعة وتحديات المستقبل. أشكركم.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي الوزير،
زميلاتي زملائي أعضاء المجلس،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

- إن تحقيق التنمية المستدامة، المؤسسة على دعائم ومبادئ اقتصادية واجتماعية متينة في إطار العولمة والتطور، المذهل والسريع للتكنولوجيا، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم بمعزل عن عنصر تهيئة الإقليم في إطار سياسة شاملة وكاملة. ولهذا فإن وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، مشكورة على كل هذا الجهد وعلى هذا الاهتمام بموضوع تهيئة الإقليم، وكل التي من شأنها أن تجعل من الجزائر رائدة ومواكبة للتطورات المختلفة الحاصلة في كوكبنا وعالمنا وذلك من حيث موقعها ومكانتها.

إن شساعة بلادنا وتنوعها، من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، أمر سوف يجعلنا مستقبلا أمام تحد هام لتحقيق أهداف - تنموية - لمجتمعنا تضاف إلى تلك المحققة سابقا، لكن هذه المرة بصفة أكثر شمولية، واستدامة، وبشكل متوازن قائم على أسس علمية.

وبالتالي فإنني أتشرف بتقديم الملاحظات التالية:

- ضرورة تحقيق التوازن بين مختلف المناطق وتعميرها وتهيئتها مع التركيز على المناطق الجنوبية، مناطق الهضاب العليا، دون أن ننسى المناطق الجبلية.

(2) أسئلة كتابية

1 - السيد زهاري بوزيد

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام

سيادة الوزير، طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-163 المؤرخ في 04/06/2008، تم إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وقد تم تنصيبها من طرف سيادتكم بتاريخ 07-09-2008.

- ما هي أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة إلى حد الآن؟

- ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من أجل تكييف منظومتنا التشريعية مع أهم مكونات القانون الدولي الإنساني كالجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجرائم العدوان، عدم تقادم الجرائم ضد الإنسانية، الاختصاص العالمي للنظر في بعض الأفعال التي تعد جرائم دولية ضمن القانون الدولي الإنساني؟

لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 20 أفريل 2010

زهاري بوزيد

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة عن سؤالكم المنوه به في الموضوع جانبه، يطيب لي أن أنهي إلى علمكم، بأن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني كان إحداثها بمبادرة من فخامة السيد رئيس الجمهورية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-163 المؤرخ في 4 يونيو (جوان) سنة 2008.

وبعد ثلاثة أشهر من ذلك، تم تشكيل وتنصيب أعضائها، بموجب القرار الصادر في 3 سبتمبر 2008. وما إن أعدت نظامها الداخلي واعتمده، حتى شرعت في الاضطلاع بمهامها، ومنها:

- مشاركة أعضائها، إلى جانب خبراء وطنيين وأجانب، في تنشيط دورة تكوينية حول القانون الدولي الإنساني لفائدة القضاة، نظمت بالمدرسة العليا للقضاء خلال الأيام من 29 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008.

- تنظيم يوم دراسي تكويني، بتأطير من خبراء وطنيين وأجانب، أقيم بإقامة القضاة يوم 3 ديسمبر 2008، لفائدة أعضاء اللجنة حول القانون الدولي الإنساني.

- تنظيم دورة تكوينية بمقر إقامة القضاة يوم 21 جانفي 2009، لفائدة الصحفيين العاملين بوسائل الإعلام الوطنية، المسموعة والمقروءة والمرئية، حول «دور الصحفيين في النزاعات المسلحة».

- عقد دورة تكوينية لفائدة الأطباء الجزائريين حول دور الأطباء في النزاعات المسلحة، نظمت بمقر إقامة القضاة يوم 20 ماي 2009.

- تنشيط يوم إعلامي، بפורوم المجاهد يوم 08/06/2009، بمناسبة مرور سنة على إنشاء اللجنة، للتعريف بها، وبأحكام القانون الدولي الإنساني ومجاله.

- المشاركة في دورة إقليمية لتدريب المدربين في مجال القانون الدولي الإنساني، عقدت ببيروت،

بادرت به من عمل في هذا الإطار، لإعداد مشاريع بعض النصوص المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، لا سيما الخاص منها بحماية الشارة، وجرائم الإبادة، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

– وهي تعمل حالياً، على الإعداد لتنظيم مؤتمرات ووطنيين، أحدهما حول الألغام وكيفية إزالتها ومسؤولية المستعمر عنها، والآخر حول المحكمة الجنائية الدولية في ضوء ما سيسفر عنه المؤتمر الأول للدول الأطراف في المحكمة.

– وفي مجال التكوين ستواصل عقد دورات تكوينية لفائدة أفراد القوات المسلحة، والدبلوماسيين بالمدرسة العليا للدبلوماسية، وأفراد الشرطة بالمدرسة العليا للشرطة، وأساتذة الجامعات وكذلك المختصين في الآثار لتعريفهم بكيفية حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة.

– وفي إطار عملها على نشر ثقافة القانون الدولي الإنساني ستعمل اللجنة على الدعوة لعقد أيام دراسية حول العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وحماية الممتلكات الثقافية، وحماية الأطفال، ودور الأطباء في زمن النزاعات المسلحة، وغيرها من المواضيع التي تصب في هذا الاتجاه.

– إلى جانب تحضيرها لإصدار مجلة خاصة تعني بنشر ثقافة حقوق الإنسان والإعلام في مجال القانون الدولي الإنساني.

وتقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، خالص التحية والتقدير.

الجزائر، في 22 جوان 2010

الطيب بلعيز

وزير العدل، حافظ الأختام

لبنان خلال الفترة من 26 جانفي إلى 6 فيفري 2009، المشاركة في ورشة عمل حول «القانون الدولي الإنساني وعلاقته بأحكام الفقه الإسلامي»، نظمتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالاشتراك مع بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر فرع الجزائر، بدار الإمام بالمحمدية، الجزائر، يومي 18 و19 فيفري 2009.

– المشاركة في الدورة التكوينية العادية لفائدة القضاة في مجال القانون الدولي الإنساني، عقدت بمقر المدرسة العليا للقضاء أيام 26–28 أبريل 2010.

– المشاركة في اليوم الدراسي المنعقد بمقر المجلس الشعبي الوطني، يوم 29/04/2010، حول دور البرلمانين في تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريع الوطني.

– حضور أشغال الملتقى الدولي، بفندق «هلتون» – الجزائر – يومي 28 فيفري و 1 مارس 2009 حول «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في غزة للتوثيق المادي والتكييف القانوني من أجل دعوة جزائية دولية».

– الإجابة على الاستبيان الخاص بالتقرير العربي الخامس حول القانون الدولي الإنساني للأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب، بتاريخ 27/08/2009.

– المشاركة في الدورة التكوينية الأولى في القانون الدولي الإنساني، المنعقدة ببيروت – لبنان – خلال الفترة من 25 جانفي إلى 5 فيفري 2010.

– مشاركة الأمانة الدائمة للجنة في الدورة التكوينية الثانية في القانون الدولي الإنساني المنعقدة ببيروت – لبنان – خلال الفترة من 29 مارس إلى 9 أبريل 2010.

– المشاركة في دورة تقنيات إلقاء المحاضرات لمدرربي القانون الدولي الإنساني، المنعقدة بالقاهرة في الفترة من 31 ماي إلى 3 جوان 2010.

– كما ساهمت في إعداد الكتاب الأول، بعنوان «المساهمات الجزائرية حول القانون الدولي الإنساني».

وأما عن البرنامج المسطر لعمل اللجنة مستقبلاً: – فإنها ستقوم، في مجال تكييف التشريع الوطني مع اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، بمواصلة ما

2 - السيد قدور كاس

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً كتابياً التالي نصه:

لقد كثرت الكلام على تخصيص الحكومة مبالغ مالية لإنجاز أربعة مزابح جهوية، وبالتالي فما هي الولايات التي تم تعيينها لإنجاز هذه المزابح والمناطق بالتحديد داخل هذه الولايات؟ وما هي المبالغ المالية المرصودة لإنجازها؟ تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 05 ماي 2010

قدور كاس

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة وبعد،

ردا على سؤالكم الكتابي المذكور أعلاه في الموضوع والمتعلق بإنجاز مسالخ جهوية، يشرفني أن أوافيكم بالجواب الآتي:

يحتوي البرنامج المصادق عليه من قبل مجلس مساهمات الدولة، في دورته الـ102، من أجل تطوير قدرات معالجة وضبط النشاط السفلي (Activité aval) في فرع اللحوم الحمراء على ما يلي:

1 - إنشاء مؤسسة جديدة، تكون تابعة لحافظة شركة تسيير المساهمات (Proda) تكلف بتسيير نشاطات فرع اللحوم الحمراء، وتكلف هذه المؤسسة

بإنجاز وتسيير ثلاثة مزابح عصرية ب: بوقطب (ولاية البيض)، حاسي بحبح (ولاية الجلفة) وعين مليلة (ولاية أم البواقي).

2 - المبلغ التقديري لإنجاز المزابح الثلاثة هو 3,9 مليار دج، ويتم تمويل هذا الاستثمار كما يلي: 3,5 مليار دج عن طريق قرض مخفض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك عمومي)، حسب الشروط الآتية:

- نسبة الفائدة: 3.5%،

- مدة القرض: 15 سنة، مع فترة تأجيل مدتها 5 سنوات،

- تولي الخزينة ضمان فارق فوائد القرض والتكفل بالفوائد خلال فترة التأجيل 0.4، مليار دج من قبل الوزارة المكلفة بالفلاحة على حساب صندوق الدعم الفلاحي،

تقبلوا مني، السيد قدور كاس عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير.

الجزائر، في 09 جوان 2010

رشيد بن عيسى

وزير الفلاحة والتنمية الريفية

3 - السيد لزهارى بوزيد

عضو مجلس الأمة

إلى السيد الوزير المنتدب لدى

وزير الدفاع الوطني

سيادة الوزير،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

4 - السيد لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية
سيادة الرئيس،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور والمواد 68، 72 و 73 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص سؤال كتابي على النحو الآتي:

-أخذا بعين الاعتبار مجمل الصعوبات التقنية وغير التقنية التي واجهتها الشركة اليابانية المكلفة بإنجاز شطر الطريق السيار الرابط بين قسنطينة - سكيكدة - عنابة والطارف.

- ما هو الجدول الزمني الأقصى للتسلم الكلي لهذا الجزء الهام من هذا الطريق السيار (الرابط بين قسنطينة، سكيكدة، عنابة والطارف)؟
- وهل هناك جدول زمني خاص بكل ولاية، وما هي تفاصيله؟
لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 18 ماي 2010

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:
النائب المحترم،

إن الطريق السيار شرق - غرب سيكون بعد الانتهاء في إنجاز مفخرة لبلادنا ساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا المشروع الحيوي الذي طوله الإجمالي 1720 كلم، وبه 300 جسر، وبه 200 جسر عملاق، و 16 نفقا سينجز في ظرف قياسي مقارنة بما كان معمولا به

ذكرت الصحافة أن وزارة الدفاع الوطني تنوي إنشاء مكاتب تجنيد على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن وهذا لتسهيل استقبال الشباب المدعو لأداء الخدمة الوطنية.
ما مدى صحة هذه الأخبار؟
وإذا كانت الأخبار صحيحة فمتى يتم الشروع في إنشاء هذه المراكز؟
لكم مني، سيادة الوزير، فائق الشكر والامتنان.

الجزائر، في 18 ماي 2010

لزهاري بوزيد
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تبعاً لإرسالكم المشار إليه في المرجع، المتعلق بفتح مكاتب للخدمة الوطنية على مستوى كل ولاية، لتسهيل استقبال المواطنين المعنيين، يشرفني أن أبلغكم بأن العملية المذكورة توجد فعلا في طور الإنجاز.

في هذا الإطار، تم تدشين تسعة (09) مكاتب للخدمة الوطنية على مستوى ولايات الجلفة، المسيلة البويرة، تيزي وزو، الشلف، البيض، الأغواط، بسكرة واليزي.

أما فيما يخص فتح بقية المكاتب، فهو متوقع خلال المخططات المقبلة 2010-2014.
تفضلوا، السيد الوزير، بقبول أسمى عبارات التقدير.

الجزائر، في 10 جوان 2010

عبد المالك فنايزية
الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني

في السابق، وقد رفعنا التحدي وسنظل على هذا المنوال، ولن ندخر أي جهد لنكون في الموعد. لاحظتم أننا فتحنا العديد من مقاطع الطريق السيّار ونظل على الوتيرة حتى نكمّله كله، يبقى في الشرق مقطع صعب يربط ولايتي قسنطينة وسكيكدة إضافة إلى بعض المقاطع من الطارف يتطلب عناية أكبر وتكثيف مجهود أكبر، إضافة إلى صعوبات كبيرة واجهتنا، منها الظروف المناخية التي عرفتها المنطقة، صعوبة التضاريس مقطع الشرق حيث إن منطقة الشرق القسنطيني إلى الطارف تعرف تضاريس صعبة، رواق الطريق السيّار يجتاز سلسلة جبلية، مما يضطرنا لاستعمال المتفجرات، كذلك الصعوبات التي واجهتنا على مستوى الأنفاق، وكذلك بروز انزلاقات كبرى للتربة، 13 انزلاق في قسنطينة، 15 في ولاية سكيكدة و05 في الطارف.

إن نسبة تقدم الإنجازات في الشرق الجزائري هي كالاتي:

- برج بوعريريج – الحدود الجزائرية التونسية 88%.
 - برج بوعريريج – قسنطينة 94%.
 - قسنطينة – الحدود الجزائرية التونسية 80%.
- أما فيما يخص السلم الكلي للمقطع الرابط بين قسنطينة إلى الحدود الجزائرية التونسية فلقد أعطيت تعليمات صارمة للوكالة الوطنية للطرق السريعة من أجل استكماله في الآجال المحددة. تقبلوا السيد النائب، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر في، 16 جوان 2010

عمار غول
وزير الأشغال العمومية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 14 رجب 1431

الموافق 27 جوان 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587